

ذاكرة الشهود



تقرير حقوقي
يوثق حالات الوفاة
في أماكن الاحتجاز تحت التعذيب
أو بسبب الإهمال الطبي



رابطة أمهات المختطفين
Abdutees' Mothers
Association

2024



Justice4Yemen Pact
ميثاق العدالة لليمن

ذاكرة
الشهود



20

واقعة

من وقائع الوفاة

في أماكن الاحتجاز

محتوى التقرير

15 منهجية التقرير

مقدمة 12

06 الملخص التنفيذي

من نحن
04

21 إجراءات القبض

28 إخفاء الضحايا في أماكن احتجاز سرية ومنعهم من التواصل مع العالم الخارجي

34 التعذيب وسوء المعاملة

39 الإهمال الطبي

49 تعامل الحوثيين مع قضايا وفاة الضحايا وجثثهم

65 التعويضات

19

الانتهاكات

التي طالت الضحايا المتوفين في أماكن الاحتجاز وذويهم

67 تناول الإعلام لقضايا الوفاة في أماكن الاحتجاز بين أطراف النزاع

75 التحليل القانوني

78 التوصيات

70

جهود الرابطة

في مناصرة ضحايا الوفاة في أماكن الاحتجاز



من نحن؟

نحن رابطة أمهات المختطفين منظمة حقوقية
يمنية تشكلت من أمهات وزوجات وبنات المختطفين
وناشطات يعملن في مجال الحقوق والحريات
تأسست في (18 أبريل/ نيسان 2016)
تُعنى بالدفاع عن حقوق المختطفين
والمعتقلين والمخفيين قسراً، وبناء السلام
ورفع الوعي الحقوقي في المجتمع اليمني.



مجالات عملنا

الدعم القانوني
والنفسي



حماية الحقوق
المدنية



رصد وتوثيق
الانتهاكات



التدريب
والتأهيل



بناء قدرات المرأة
لصناعة السلام



البرنامج الاستقصائي لحقوق الإنسان في اليمن الموسع

كما يدعم هذا البرنامج الجهود التي يبذلها شركاء منظمات المجتمع المدني اليمنية للقيام بالمناصرة الاستراتيجية والتوعية المجتمعية والتدخل من أجل إشراك الضحايا والناجين على الصعيد المحلي والدولي.

بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها جميع الأطراف المتورطة في النزاع اليمني.

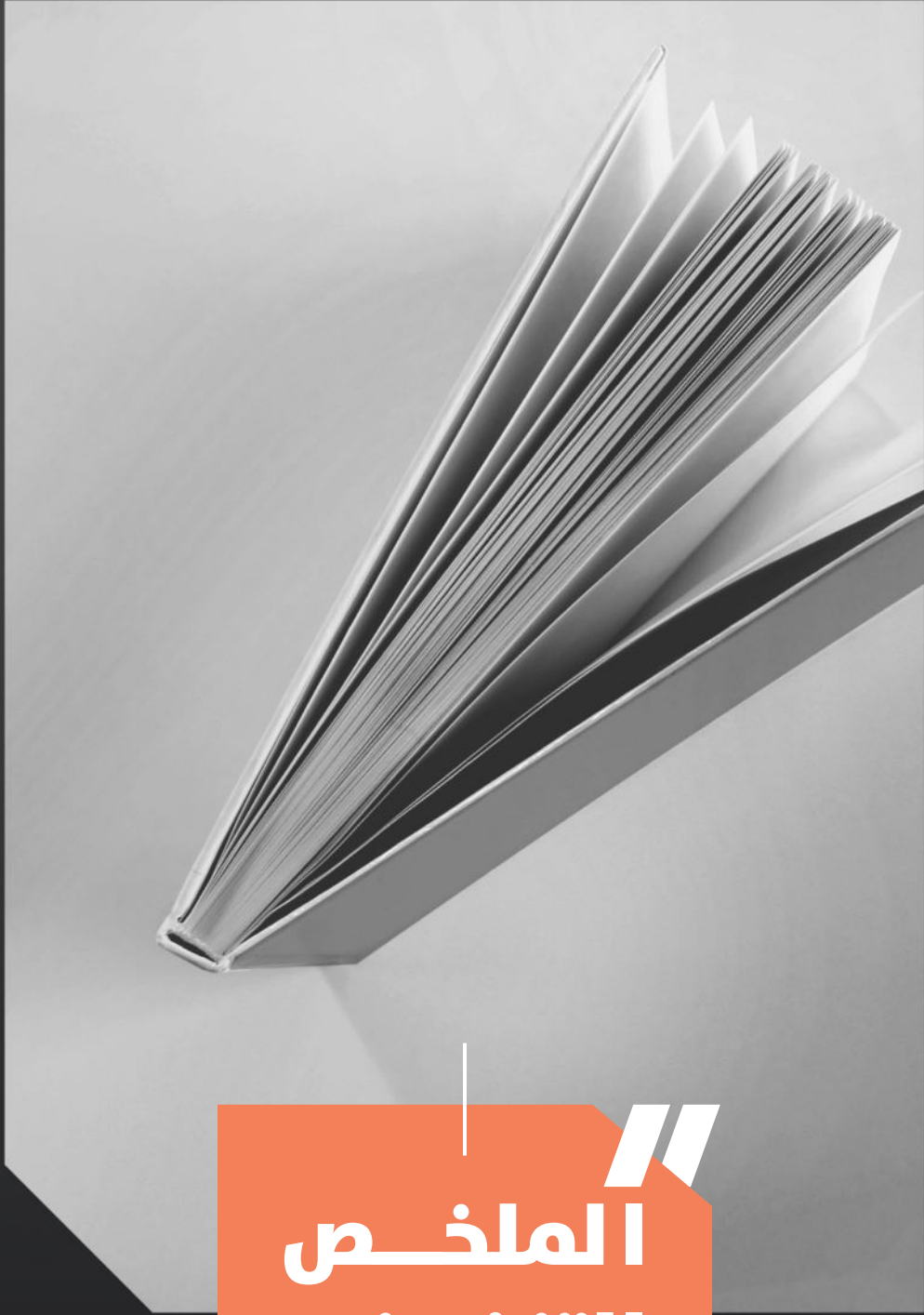
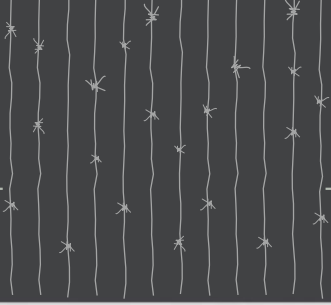
يتم تلخيص نتائج هذا التحليل وعرضها في مجموعة من التقارير التحقيقية التي تركز على حوادث محددة لانتهاكات حقوق الإنسان.

يهدف إلى زيادة الاعتراف بحقوق الإنسان وحمايتها في اليمن عن طريق تمكين المجتمع المدني اليمني من مناصرة العدالة والمساءلة من خلال توثيق حقوق الإنسان ونقل الأخبار وجهود المناصرة.

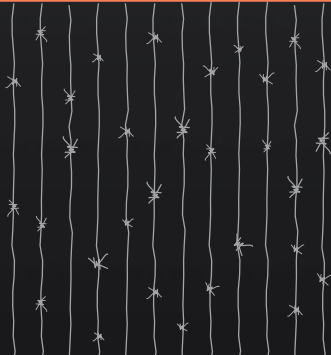
يعمل هذا البرنامج على أن يقوم بشكل منهجي بتوثيق الأدلة، التي تم الحصول عليها من مجموعة متنوعة من المصادر، والاحتفاظ بها وتأكيداتها وتحليلها وإعداد تقارير عنها، حيث تتعلق

الرابطة عضوفي عدد من الشبكات والتحالفات ومنها:

ميثاق العدالة لليمن وهو عبارة عن ائتلاف من منظمات حقوق الإنسان والفاعلين في المجتمع المدني الذين يتحدون من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في اليمن. تتمثل مهمة التحالف في مناصرة حقوق الشعب اليمني خصوصاً الفئات الضعيفة والمهمشة بدرجة أكبر. يلتزم التحالف بمعالجة الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي يعاني منها اليمن عبر سنوات من الصراع والعنف. يعمل هذا الميثاق على تمكين الشعب اليمني من المطالبة بحقوقه وزيادة وعيه بشأن الانتهاكات ومناصرة العدالة والمساءلة على المستويات المحلية والوطنية والدولية. يسترشد هذا الميثاق بمبادئ احترام كرامة الإنسان والمساواة والعدالة وعدم التمييز. يعتقد التحالف أنه يمكن لأعضائه من خلال التعاون إنهاء الإفلات من العقوبة وتقديم الدعم المهم وتعويض الضحايا والمساهمة في مستقبل أكثر سلاماً وعدلاً وازدهاراً لليمن



الملخص التنفيذي





وثقت رابطة أمهات المختطفين 20 حالة من حالات الوفاة في أماكن الاحتجاز، منها 8 حالات كانت وفاتهم تحت التعذيب في سجون جماعة الحوثي، و11 حالة كانت وفاتهم بسبب الإهمال الطبي منها 10 حالات في سجون جماعة الحوثي وحالة واحدة توفت بسبب الإصابة بمرض السل الرئوي في معتقل الأمن السياسي بمحافظة مأرب والذي يتبع الحكومة المعترف بها.

كما وثقت الرابطة حالة أحد المختطفين في سجون الحوثيين توفي وفاة طبيعية، لكن مصادر إعلامية معارضة للحوثيين اتهمت جماعة الحوثي بقتله تحت التعذيب، وإيماناً منا بأن هدف الرصد والتوثيق هو كشف الحقائق وليس فقط الإدانة وإثبات المسؤولية الجنائية أوردنا هذه الحالة في تقريرنا الذي نهدف من خلاله إلى بناء ذاكرة حقوقية استناداً إلى شهادات الناجين الذين كانوا شهوداً على وفاة زملائهم فترة احتجازهم، وشهادات ذوي الضحايا، للمطالبة بتحقيق العدالة والإنصاف للضحايا وذويهم.

وفي جميع الحالات التي تناولناها في هذا التقرير كانت الإجراءات القانونية مغيبة تماماً بدءاً من طريقة القبض دون إبراز إذن النيابة أو أمر الضبط القضائي، مع عدم توضيح أسباب الاحتجاز للشخص المستهدف عند القبض عليه، أو السماح له بإبلاغ أسرته أو محامٍ للدفاع عنه، ومن بين الـ 20 حالة في هذا التقرير فإن 15 حالة منها لم تتمكن عائلاتهم من زيارتهم ولو لمرة واحدة وكان يوم الاختطاف هو اللقاء الأخير بين المختطف وعائلته.

كما مارست جماعة الحوثي التعذيب والعنف الشديد أثناء الاستجواب، وفي معظم الحالات كانت جماعة الحوثي تشتري على العائلات لتسليمهم جثة الضحية التوقيع على تنازل عن قضية وفاته في السجن وعدم عرضه على طبيب شرعي، كما أنها اشترطت في حالتين مبادلة جثة الضحية بأحد مقاتليها المحتجزين لدى الحكومة المعترف بها، وفي حالتين من حالات الوفاة بسبب الإهمال الطبي اشترطت دفع مبالغ مالية لتسليم الجثة.

وتنوعت دوافع المنتهكين لاختطاف الضحايا حيث تم اختطاف 8 مدنيين نتيجة نشاطهم السياسي في حزب الإصلاح المعارض لجماعة الحوثي، فيما اعتقلت الأجهزة الأمنية بمحافظة مأرب أحد الضحايا للاشتباه بأنه من الموالين لجماعة الحوثي، وهكذا فعلت جماعة الحوثي باختطاف بقية الضحايا للاشتباه بأنهم يوالون الحكومة المعترف بها دولياً.



وتعددت أقوال الحوثيين في سبب وفاة ضحايا القتل تحت التعذيب ما بين الادعاء بأن الضحية مات منتحرا (حالتان) ثم عادت ونفت ذلك وقدمت مبالغ مالية للعائلتين كتعويض، أو الادعاء بأن زملاء الضحية هم الذين قتلوه (حالتان) أو الادعاء بأن الوفاة طبيعية وتزوير تقارير طبية تفيد ذلك.

وقد حصلت 4 عائلات فقط على مبالغ مالية من جماعة الحوثيين كتعويض عن فقد الضحية حياته على أيدي أفراد جماعة الحوثيين، وهو يمثل اعتراف ضمني بمسؤوليتهم الجنائية عن مقتل الضحية.

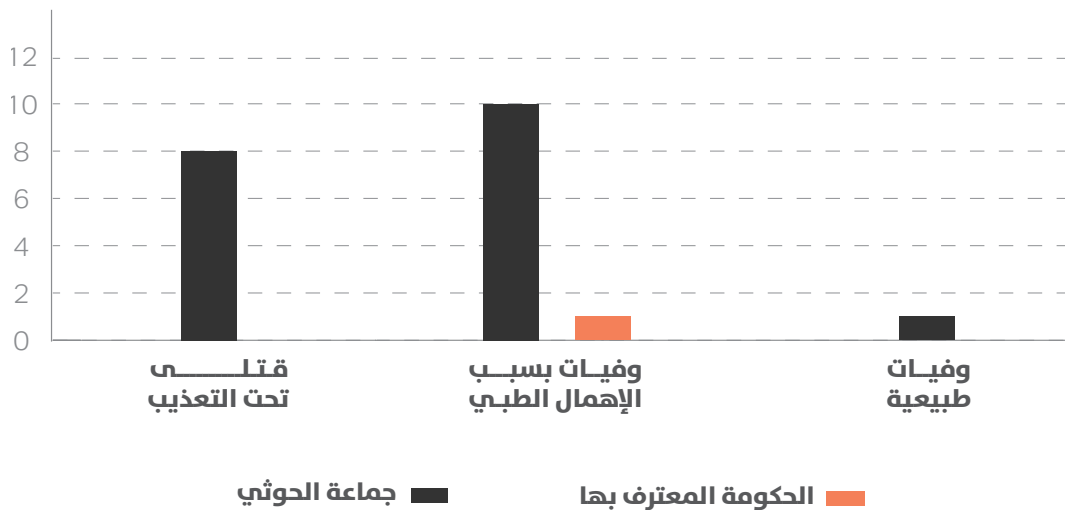
بذلت رابطة أمهات المختطفين جهودا كبيرة في مناصرة الضحايا وذويهم من خلال إصدار البيانات والتقارير وإقامة الوقفات الاحتجاجية، والتي لفتت الانتباه إلى أساليب وطرق الجهات المنتهكة في التعامل مع الضحايا، والذي ظهر أثره في تحسن عام في ظروف احتجاز المختطفين.



جدول (1) يوضح سبب الوفاة للحالات الموثقة في التقرير والجهة المتسببة في الانتهاك:

سبب الوفاة	جماعة الحوثي	الحكومة المعترف بها
قتلى تحت التعذيب	08	
وفيات بسبب الإهمال الطبي	10	1
وفيات طبيعية	01	

رسم بياني (1) يوضح سبب الوفاة للحالات الموثقة في التقرير والجهة المتسببة في الانتهاك:

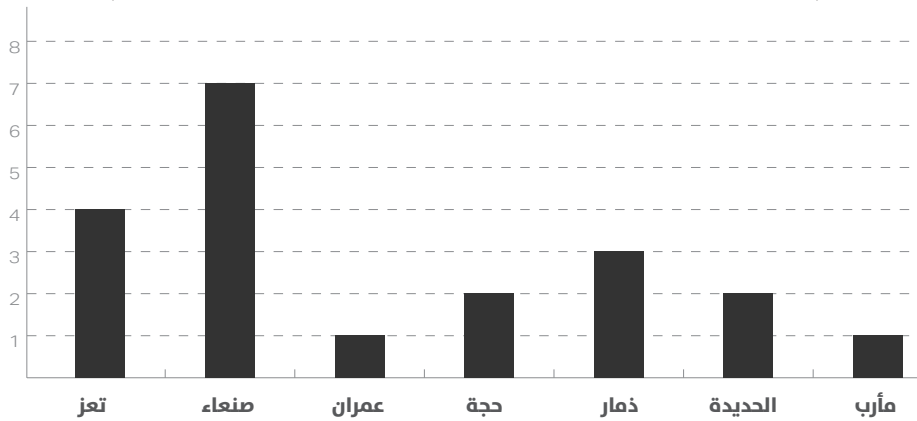




جدول (2) يوضح عدد الضحايا
بحسب التوزيع الجغرافي

المحافظة	عدد الوفيات في سجون المحافظة
تعز	4
صنعاء	7
عمران	1
حجة	2
ذمار	3
الحديدة	2
مأرب	1

رسم بياني (2) يوضح عدد الضحايا
بحسب التوزيع الجغرافي



■ عدد الوفيات في سجون المحافظة



جدول (3) يوضح عدد الوفيات وأسباب وفاتها وأسماء السجنون التي كانت يحتجز فيها الضحايا قبل وفاتهم

الوفيات بحسب السجنون

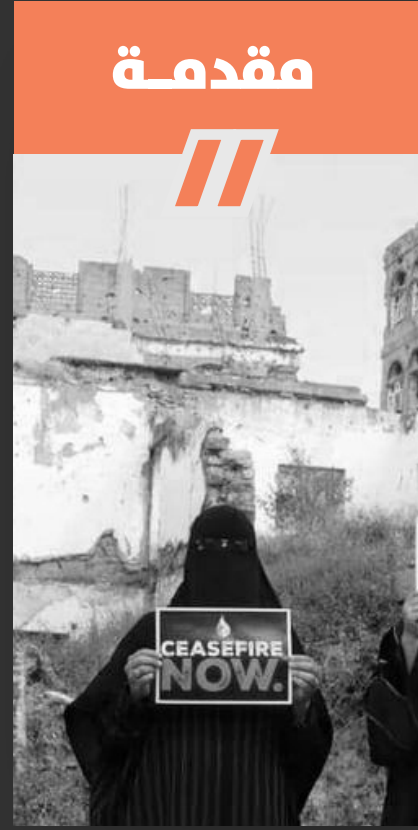
اسم السجن	موقع السجن	عدد الوفيات		
		تحت التعذيب	الإهمال الطبي	وفاة طبيعية
معتقل الأمن والمخابرات	صنعاء	2	2	
السجن المركزي	صنعاء		1	1
سجن هبرة الاحتياطي	صنعاء	1		
معتقل الصالح	تعز		4	
سجن سري غير معروف	ذمار	1		
معتقل كلية المجتمع	ذمار		2	
معتقل الأمن السياسي	مأرب		1	
مؤسسة الغيث (سجن سري)	الحديدة		1	
معسكر المجد (سجن سري)	الحديدة	1		
سجن سري غير معروف	عمران	1		
منزل مهدي جابر (سجن سري)	حجة	1		
سجن مركز مديرية كشر	حجة	1		



مقدمة



يشهد اليمن منذ إعلان جماعة الحوثيين سيطرتها على العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر/ أيلول 2014م صراعاً مسلحاً معقداً تتعدد فيه أطراف النزاع، وقد سعى كل طرف منها لامتلاك القوة وبسط سيطرته على رقعة جغرافية يفرض فيها نفوذه بإنشاء السجون والمعتقلات والزج بالمعارضين له إلى غياهب تلك السجون، وممارسة التعذيب بأبشع صورته على المحتجزين لديها حتى أودى ذلك التعذيب بحياة عشرات المحتجزين، فيما كانت ظروف الاحتجاز في أدنى مستوياتها في تلك السجون والمعتقلات مع إهمال شديد في الرعاية الطبية المفترضة لهؤلاء المحتجزين مما تسبب في وفاة العديد منهم.



ورد في التقرير النهائي

الذي قدمه فريق الخبراء المعني باليمن إلى لجنة مجلس الأمن بتاريخ 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2023م :

حقق الفريق في عدة حالات لرجال ونساء وأطفال محتجزين أو مختفين قسراً تعرضوا ولا يزالون يتعرضون للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. واستناداً إلى الأدلة التي جمعها الفريق، بما في ذلك التقارير الطبية، يتعرض السجناء المحتجزون لدى الحوثيين للتعذيب النفسي والجسدي المنهجي، بما في ذلك الحرمان من التدخل الطبي لعلاج الإصابات الناجمة عن التعذيب الذي يتعرضون له، والذي أدى إلى إصابة بعض السجناء بحالات عجز دائم وحالات وفاة⁽¹⁾.



ومنذ إنشاء رابطة أمهات المختطفين في إبريل / نيسان 2016م عملت على رصد وتوثيق الانتهاكات بحق المدنيين برغم الصعوبات والمخاطر الأمنية التي يواجهها المدافعون/ات عن حقوق الإنسان في اليمن، وإيماننا منها بأهمية كشف الحقيقة وجمع الأدلة في انتهاكات حقوق الإنسان لتحقيق العدالة للضحايا أصدرت رابطة أمهات المختطفين التقارير الحقوقية التي ساهمت في تكوين صورة واضحة عن الانتهاكات التي يتعرض لها المدنيون المتعلقة بالاختطاف والاعتقال، الإخفاء القسري، والتعذيب، وذلك في إطار جهود الرابطة وسعيها إلى تحقيق العدالة والمساءلة وإنصاف الضحايا ومكافحة الإفلات من العقاب.

وحيث تُعدّ شهادات الناجين من أهم مصادر المعلومات حول الانتهاكات التي حدثت خلال النزاعات فإن رابطة أمهات المختطفين عملت على جمع تلك الشهادات وتوثيقها بهدف بناء ذاكرة حقوقية لترسل رسالة لكل المسؤولين عن الانتهاكات مفادها أن انتهاكات حقوق الإنسان لا تسقط بالتقادم ولن يتم التغاضي عنها، وهذا التقرير هو إحدى حلقات تلك الذاكرة نعرض فيه 20 واقعة من وقائع الوفاة في أماكن الاحتجاز، إذ أننا على ثقة بأن جهودنا وجهود كل المدافعين/ات عن حقوق الإنسان تساهم في ضمان العدالة والمساءلة ومنع تكرار تلك الانتهاكات مستقبلاً، وبما يساهم في بناء مجتمع يمضي جديد تحترم فيه الكرامة الإنسانية ويشيع فيه الأمن والسلام.



منهجية التقرير



هذا التقرير لمنظمة رابطة أمهات المختطفين يأتي ضمن البرنامج الاستقصائي الموسع لحقوق الإنسان في اليمن، والذي يهدف إلى زيادة الاعتراف بحقوق الإنسان وحمايتها في اليمن، يسلط التقرير الضوء على طبيعة وحجم الانتهاكات التي طالت بعض المحتجزين في سجون جماعة الحوثيين وأحد سجون الحكومة المعترف بها دولياً والتي أفضت إلى وفاتهم في أماكن احتجازهم.

يعتمد هذا التقرير بشكل رئيسي على مقابلات أجراها فريق الرصد في رابطة أمهات المختطفين مع (57) شخصاً من أفراد عائلات أو أصدقاء ضحايا الوفاة في أماكن الاحتجاز أو ناجين ممن كانوا رفقة الضحايا الذين قضوا في المعتقلات تحت التعذيب أو بسبب الإهمال الطبي، تم إجراء (36) مقابلة وجهاً لوجه في بيوت الشهود أو في مكاتب الرابطة في كل من تعز ومأرب، بينما (21) مقابلة عن طريق الهاتف ووسائل التواصل الاجتماعي، نظراً لخطورة السفر وصعوبات التنقل إلى مناطق هؤلاء الشهود، وفي جميع المقابلات التي أجراها فريق البحث في الفترة ما بين 10 سبتمبر/ أيلول 2023م إلى 29 فبراير/ شباط 2024م، تم إخبار جميع المستجيبين عن هدف المقابلة وكيف سيتم استخدام معلوماتهم وشهاداتهم، وكلهم أعطوا موافقتهم على المقابلة مع اشتراط معظمهم عدم ذكر أسمائهم الحقيقية، ولم يحصل أي مشارك على تعويض مادي مقابل إجراء المقابلة معه.

وبسبب احتمالية حدوث أعمال انتقامية ضد الشهود أو ذوي الضحايا فإن الرابطة حجت أسمائهم مستخدمة الرموز فقط للإشارة إليهم. كما راعى فريق الرصد والتوثيق عدم الإضرار بالشهود من ذوي الضحايا والناجين والتعامل معهم بطريقة مستنيرة وواعية للصدمات بما يجنبهم إعادة إنتاج الحدث الصادم أثناء الإدلاء بشهاداتهم.

صممت رابطة أمهات المختطفين استمارة لتوثيق حالات الوفاة في أماكن الاحتجاز، تعتمد على مصدر مباشر قريب للضحية من الدرجة الأولى وشهادة شاهدين على الأقل - كانا غالباً من الناجين الذين شهدوا وفاة الضحية في المعتقل - وشهادة الوفاة وتقرير الطبيب الشرعي - إن توفر - وقد استخدمت الرابطة تلك البيانات والتقارير الطبية ومحاضر الشكاوى والتحقيقات في بناء بعض الحالات الموثقة في هذا التقرير،

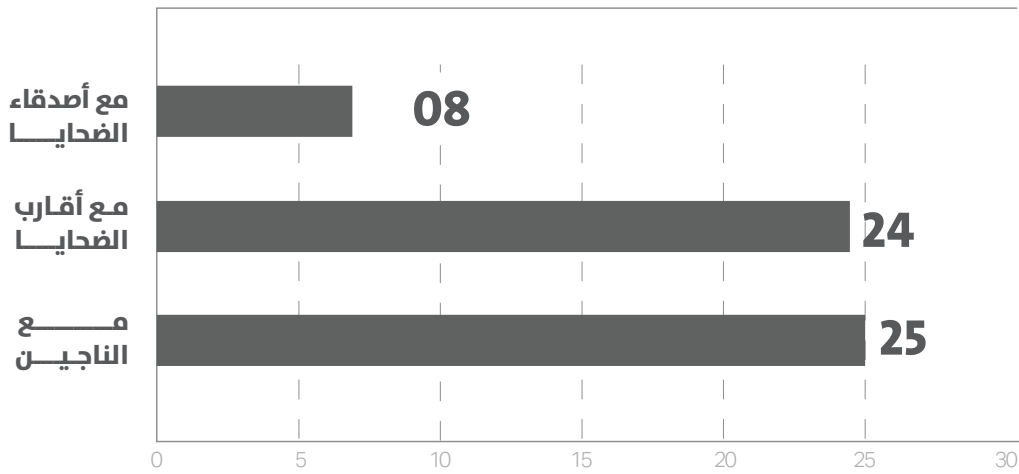


وقد راجع فريق البحث (9) من التقارير الطبية و(2) من تقارير الطب الشرعي والوثائق القانونية ذات الصلة بما في ذلك شهادات الوفاة لعدد (12) ضحية، ومحضر تحقيق في وفاة أحد الضحايا، و(2) من عرائض الشكاوى المقدمة من ذوي الضحايا إلى جهات رسمية بشأن وفاة أحبائهم، كما اطلع فريق البحث على (23) موقع من المواقع الإخبارية التي أوردت أخبار الوقائع التي تم ذكرها في هذا التقرير.

ولأغراض إعداد هذا التقرير اطلعت رابطة أمهات المختطفين على تقارير صادرة عن فريق الأمم المتحدة من الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن بالإضافة إلى تقارير منظمة العفو الدولية وعدد من المنظمات اليمنية المهتمة بالانتهاكات التي تطال الحرية الشخصية وظروف احتجاز المحتجزين تعسفاً.

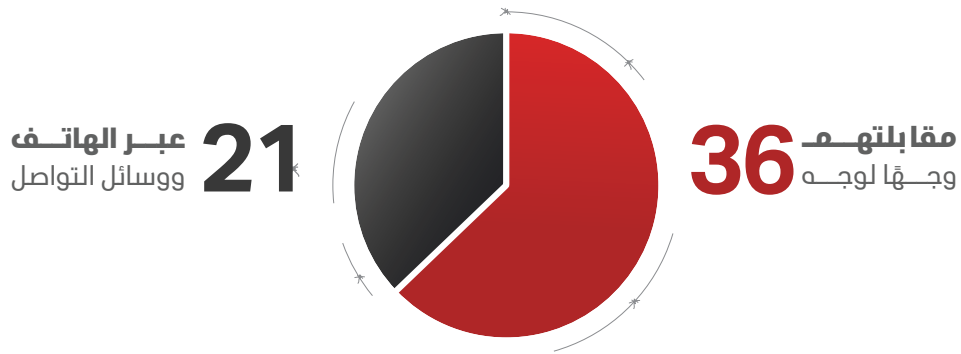
عمل فريق الرصد برابطة أمهات المختطفين في ظروف أمنية بالغة التعقيد، وخصوصاً عند تناول ملف الوفيات في أماكن الاحتجاز، وتعرضت إحدى الراصدات لمخاطر وتهديد بالاعتقال أثناء ممارسة عملها في توثيق إحدى حالات وفيات الإهمال الطبي في المعتقلات.

رسم بياني (3) يوضح تصنيف المقابلات الـ(57) التي تمت مع الشهود لإعداد هذا التقرير





رسم بياني (4) يوضح طرق إجراء المقابلات مع الناجين وذوي الضحايا



رسم بياني (5) يوضح أنواع الضمائم التي تم تحليلها في هذا التقرير





الباب الأول

**الانتهاكات
التي طالت
الضحايا
المتوفين في
أماكن الاحتجاز
و ذويهم**



يتعرض المحتجزون تعسفاً لعدد من الانتهاكات في ظل عدم مراعاة الإجراءات القانونية بحقهم، بدءاً من احتجازهم دون سبب قانوني أو تهمة محددة، وتعرضهم للحبس الانفرادي والتعذيب و سوء المعاملة الجسدية والنفسية، وحرمانهم من الرعاية الطبية وعدم إيفاء أماكن الاحتجاز بالمعايير الدولية والوطنية فيما يتعلق بالبيئة المكانية، والخدمات اللازم توفرها في أماكن الاحتجاز، إضافة إلى حرمانهم من الوصول إلى المحامين أو الزيارات العائلية، وهذا بدوره يسبب قلق العائلات وخوفهم على سلامة أحبائهم، ونعرض هنا أبرز الانتهاكات التي تعرض لها المحتجزون تعسفاً الذين يتناولهم موضوع هذا التقرير من أجل فضح تلك الممارسات التي ارتكبت بحق الضحايا والمطالبة بمحاسبة المتورطين فيها، والدعوة إلى إنصاف الضحايا و ضمان التعويض العادل لهم، وإصلاح الأجهزة الأمنية وضرورة التزام منتسبيها بالإجراءات القانونية التي نصت عليها القوانين الوطنية والدولية فيما يتعلق بتقييد حرية الأفراد، بما يساعد في بناء مجتمع أكثر عدلاً واحتراماً لحقوق الإنسان



01

إجراءات
القبض

في جميع الحالات التي تناولها هذا التقرير لم يكن هناك مراعاة للإجراءات القانونية عند تنفيذ القبض على المحتجزين، إذ لم يتم التعريف بهوية منفذي القبض، مع عدم إبراز إذن النيابة أو أمر الضبط القضائي عند تنفيذ القبض، وعدم توضيح أسباب القبض أو السماح له بالتواصل مع عائلته أو محامٍ للدفاع عنه.

وسنعرض هنا بعض المخالفات التي وقعت في إجراءات القبض مع ذكر عينة من الحالات التي وثقها هذا التقرير:



1.1 - اقتحام المنازل في ساعات متأخرة من الليل وترويع الأطفال والنساء:

داهمت جماعة الحوثيين منازل المعارضين لها بقصد اختطافهم في ساعات متأخرة من الليل وخارج أوقات الدوام الرسمي لأجهزة الأمن مخالفة بذلك المادة (52) من الدستور والتي تنص على أن: «للمساكن ودور العبادة ودور العلم حرمة ولا يجوز مراقبتها أو تفتيشها إلا في الحالات التي يبينها القانون».

اقتحم مسلحون حوثيون منزل مسعود يحيى مسعود - 33 عاماً - في مديرية بكيل المير بمحافظة حجة في الساعة 1:30 بعد منتصف الليل في يوم الجمعة 21/7/2016م بسبب هذا الاقتحام في حالة شديدة من الرعب والخوف لدى أفراد عائلته. واقتيد إلى معتقل الأمن السياسي بمدينة حجة.

1.2 - الاختطاف من نقاط التفتيش:

تنتشر نقاط التفتيش على مداخل المدن والمديريات ويتم اختطاف الناس منها بدعوى الاشتباه وقد تسبب هذا في انتقاص حق المواطنين في حرية التنقل فيما تنص المادة (57) من الدستور اليمني على أن حرية التنقل مكفولة لكل مواطن.

بيانات الاختطاف

عزيز دنوان محمد ناجي



10:00 صباحاً



نقطة تفتيش العيار
مديرية جبل حبشي محافظة تعز



15 أبريل
نيسان 2022م



اختطف الحوثيون عزيز دنوان محمد ناجي - 35 عاماً - في نقطة تفتيش العيار التي تقع في مديرية جبل حبشي محافظة تعز بتاريخ 15 إبريل / نيسان 2022م في الساعة العاشرة صباحاً عند سفره من قريته المخلاف (الجهيم) إلى مدينة تعز،

اتصل أحد الأشخاص بوالد زوجة عزيز وأخبره بأن عزيز مختطف لدى جماعة الحوثيين، كان عزيز على متن دراجة نارية هو وأخوه عندما أوقفهم مسلحون تابعون لجماعة الحوثيين، وقاموا باقتياد الضحية مع دراجته النارية وتركوا شقيقه، ذهبت أسرة الضحية إلى معتقل الصالح ليسألوا عنه فأنكر القائمون على المعتقل وجوده في البداية، وظل الضحية مدة شهرين ونصف وهو مخفي قسراً،



ثم اعترف القائمون بوجوده لديهم وسمحوا لأحد أفراد أسرته فقط بزيارته، فأخبره عزيز بأنه يتعرض للتعذيب والشتيم وتوسل لأسرته بأن يخرجوه بأي طريقة.

وفي تاريخ 6 أغسطس/ آب 2022م أدخل عزيز إلى مستشفى الرفاعي بالحبان وحسب ما ذكر في التقرير الطبي رقم (118) الصادر عن المستشفى أن عزيز عندما وصل إلى المستشفى كان يعاني من نقص تروية دماغية أو كسجينية حادة، وأنه يحتمل أن يظل في غيبوبة إلى فترة قد تصل ثلاثة أشهر، وقد أدخل الضحية قسم العناية المركزة وتم إسعافه بالتنفس الاصطناعي، اتصل القائمون على معتقل الصالح بأسرة الضحية وأخبروهم بأنه مريض وأنهم نقلوه إلى المشفى، وقد زارته زوجته وهو في غيبوبة في المستشفى، بعد أن تجشمت عناء السفر من مدينة تعز إلى منطقة الحبان لمدة ست ساعات في طريق وعرة، وذكرت الزوجة أنه كان يبدو على عزيز المرض والهزال مع أنه لم يكن يعاني من أي مرض قبل اختطافه، فكيف وصل به الحال إلى أن يدخل في غيبوبة.

يقول (ج.م) وهو أحد أقارب الضحية:

سمح لي بزيارة عزيز بعد حوالي شهرين من اختطافه وقابلته من خلف سياج وأمام حراسة السجن فلم يستطع عزيز الإفصاح عن شيء ولكن التعب كان بادياً عليه، ثم زرته مرة أخرى قبل دخوله في الغيبوبة بخمسة أيام، وكان يبدو عليه الهزال والتعب الشديد فقال لي: حاولوا إخراجي من هنا بأي طريقة، وزرته للمرة الأخيرة وهو في المستشفى في غيبوبة وعليه حراسة مشددة، وكانت الزيارة لوقت قصير جداً لإلقاء نظرة عليه.

استمر عزيز في حالة غيبوبة إلى تاريخ 12 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022م حيث فارق الحياة، واستلمت أسرته الجثة وتم دفنها⁽¹⁾.



1.3 - احتجاز الرهائن:

دأبت جماعة الحوثيين على اتخاذ مبدأ احتجاز الرهائن من أجل الضغط على المطلوبين لديها لتسليم أنفسهم في مخالفة لمبدأ أن المسؤولية الجزائية شخصية ولا يجوز إحضار شخص للمساءلة الجزائية إلا عما ارتكبه هو من أفعال يعاقب عليها القانون.

تم احتجاز الضحية عبد الله هجلة - 29 عاماً - كرهينة لقرابته من مطلوبين لدى جماعة الحوثيين

عبد الله محمد صالح هجلة

بيانات الاختطاف

29 عاماً
AGE

مبنى الأمن السياسي
محافظة - صنعاء

25 مارس
آذار 2016م



تمت مدهامة قريته من قبل مسلحين حوثيين، وتم اختطاف والده وشقيقه لقرابتهم بالمطلوبين لدى جماعة الحوثيين، فذهب الضحية بتاريخ 25 مارس/ آذار 2016م رفقة شيخ من قريته بغرض المراجعة للجهات الأمنية من أجل إطلاق سراح والده وشقيقه، وعندما وصلوا إلى مبنى الأمن السياسي بصنعاء دخل الشيخ وظل الضحية أمام البوابة، وما هي إلا دقائق حتى تم استدعاؤه والزج به في زنزانة انفرادية واعتباره رهينة بدلاً عن أبيه لحين القبض على المطلوبين من أبناء عمه.

تم احتجاز الضحية في البدروم - الطابق تحت الأرضي - فيما كان يعاني من الربو ويستعمل أدوية عند نوبات الربو. ونتيجة لسوء التهوية في المعتقل ونفاد كمية الدواء التي كانت معه فقد ساءت حالته الصحية ولم يستجب الحوثيون لمناشداته بإدخال الأدوية اللازمة له.

يقول (ص. د) أحد الناجين:

كنت محتجزاً في عنبر 6 وتم نقل عبد الله هجلة إلى نفس الزنزانة التي أنا فيها فطلب مني طعاماً وأخبرني أنه لم يأكل منذ فترة⁽²⁾. وسمعتة مرة يتحدث عن أن الحوثيين فجّروا بيته ونهبوا ممتلكاته، ثم طلب مني أن أتحدث مع المسؤولين في السجن لإعطائه دواء الربو، فكنت أناديهم وأطالبهم بإدخال الدواء مدة أسبوعين ولكن دون جدوى. وذات يوم اشتدت حالته سوءاً لدرجة أنني ظننت أنه لم يعد يتنفس فأخذت قطعة كرتون كانت في الزنزانة وجعلت أحركها لتهويته وكنت أطرق باب الزنزانة وأنادي الحراس ولا مجيب



ظللت على هذا الحال ساعتين حتى جاء الحراس أخيرا وقاموا بإخراجه وتم استدعائي للتحقيق وفيه تم تهديدي إن تحدثت بشيء فيما يخص الضحية مع أي أحد.

ويقول (ن. ف) أحد الناجين:

كنت محتجزا في نفس العنبر الذي كان شقيق الضحية أحمد محتجزا فيه وعبرنا مقابل العنبر الذي كان يحتجز فيه عبد الله، وذات يوم كنا نسمع صراخ (ص. د) وهو يستغيث من أجل إسعاف الضحية، وفي نفس اليوم زار أحد المشرفين الحوثيين عبرنا وأخبر أحمد بوفاة أخيه، وتم إطلاق سراحه في ذلك اليوم وفق صلح قبلي قضى بأن يدفع الحوثيون مبلغا من المال ويفرجون عن أخيه مقابل تنازل الأسرة عن قضية وفاته⁽³⁾.

وكان الحوثيون قد ادعوا أنهم أسعفوا الضحية إلى المستشفى وأجروا له عملية في القلب وأنه توفي بسبب مرضه بالقلب في حين لم يظهر شيء من ذلك على الضحية الذي توفي بسبب حرمانه من الدواء ورفض إسعافه عندما ساءت حالته.

✧



1.4 - الاختطاف من مقار العمل:

بيانات الاختطاف

علي عبد الله حسن العمار

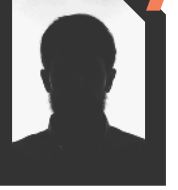
11:00
صباحاً



مجمع التربية والتعليم
مديرية حيس- الحديدة



03 مارس
آذار 2017م



تم اختطاف علي العمار - 47 عاماً - من مقر عمله في مجمع التربية والتعليم بمديرية حيس محافظة الحديدة الساعة 11 صباحاً بتاريخ 3 مارس / آذار 2017م وظل مخفياً قسراً مدة عامين تنقل خلالها بين عدة سجون ثم نقل في العام 2019م إلى السجن المركزي بصنعاء وسمح له بالاتصال بعائلته وزارته مرة واحدة فقط ولكنه كان يتصل بهم أسبوعياً فترة احتجازه في السجن المركزي.

يحكي (ع. ح) وهو أحد الناجين من زملاء الضحية في المعتقل:

عندما التقيت علي العمار في السجن المركزي بصنعاء أخبرني بأنه تم اختطافه من مديرية حيس محافظة الحديدة من قبل جماعة الحوثيين، ونقل إلى سجن في زبيد وهناك تلقى شتى أنواع التعذيب من ضرب علي جميع أجزاء جسمه و صعق بالكهرباء وكانوا يقومون بربط يديه إلى الخلف ورجليه وهو مطروح علي بطنه كما أخبرني أنه في إحدى مرات التعذيب خرج كتفه من المفصل، نقل علي العمار إلى سجن الأمن الوقائي في الحديدة ثم منه نقل إلى سجن حنيش ثم نقل إلى السجن المركزي بصنعاء حيث توفي هناك في يوم الأربعاء في تاريخ 4/9/2019م الساعة السادسة والنصف صباحاً وقد كان يعاني من ألم في صدره منذ الليلة السابقة لوفاته⁽⁴⁾.

وذكر لنا (م. س) أحد الناجين: تم اختطاف علي العمار في وقت عمله وتم وضعه في سجن زبيد وهناك بدأت التحقيقات معه والتعذيب الشديد حتى أنه أصيب بالفتق بسبب التعذيب، ثم تم نقله إلى السجن المركزي بصنعاء وكان يقول لنا سنخرج من هنا إما مشياً علي الأقدام أو حملاً علي الأكتاف، في الأيام الأخيرة قبل وفاته لاحظنا ضمور وجهه وتغير لونه أصيب بالحمى في ليلة وفاته، وتوفي علي العمار في صباح يوم الأربعاء الموافق 4/9/2019م⁽⁵⁾.

تقول زوجة الضحية: في تاريخ 4/9/2019م وصلنا اتصال بأن علي قد توفي وبأن علينا المجيء إلى مدينة صنعاء لاستلام الجثة، فسافرنا واستلمنا الجثة وقمنا بدفنها في حيس، أخبرنا القائمون علي السجن المركزي بأنه أصيب بذبحة صدرية وتوفي⁽⁶⁾.



1.5 - العنف مع عائلات الضحايا:

تعرضت عائلات الضحايا أثناء عمليات الاختطاف للترويع والخوف، كما عاشت العائلات في قلق على مصير أحبائها في ظل المنع من الزيارات أو التواصل مع الضحايا المحتجزين، وربما تعرضت بعض عائلات المحتجزين تعسفا للعنف والاحتجاز لغرض التهديد وبث الخوف والرعب في أوساط عائلات الضحايا.

بيانات الاختطاف

سليمان علي محمد البرعي

12:00
ظهراً



اختطف من منزله
مديرية باجل - الحديدة



09 يناير
كانون الثاني 2016م



اقتحم الحوثيون منزل المعلم والناشط سليمان علي البرعي - 45 عاماً - بتاريخ 9/1/2016م في الساعة 12:00 ظهراً في مديرية باجل محافظة الحديدة وقاموا باختطافه واختطاف شقيقه وابن شقيقه كما نهبوا سيارة الضحية، تم اقتياد ثلاثتهم معصوبي الأعين إلى المجمع الحكومي بمديرية المراوحة إلا أنه تم فصل سليمان عن شقيقه وابن شقيقه فكانا يسمعان صوت سليمان وهو يتعرض للضرب والتعذيب، فتشب النار في قلوبهما عليه، وبعد احتجاز لمدة 17 يوماً تم إطلاق سراح شقيقه وابنه وعند خروجهما سألا عن سليمان فقام الحوثيون بتهديدهما بإعادة الاعتقال إن سألا عن سليمان أو تحدثا عنه.



02

إخفاء الضحايا في أماكن احتجاز سرية

ومنعهم من التواصل
مع العالم الخارجي

يعد الاختفاء القسري جريمة ضد الإنسانية، ومن أعنف الانتهاكات بحق الإنسان، ولم تكف الجهات المنتهكة باستخدام السجون الرسمية في احتجاز المعارضين لها وإخفائهم قسرا، بل لجأت أيضا إلى استخدام أماكن احتجاز سرية لا يمكن للعائلات الوصول إليها، إذ يتم إنكار وجودهم في أماكن الاحتجاز المعروفة ولذا تشعر العائلات بالقلق الدائم على أحبائهم، فيما يتعذر على المختفي قسرا الحصول على أي مساعدة قانونية.



2.1 - إنكار وجود الضحايا في المعتقل:

تبذل العائلات جهوداً كبيرة في البحث عن أحبائهم الذين يتم اختطافهم، ومما يضاعف معاناتهم أن يتم إنكار وجودهم في السجون وأماكن الاحتجاز المعروفة.

بيانات الاختطاف

صادق قائد العديني

08:00
مساءً



اختطف من منزله
وأمام أطفاله



14 يوليو
تموز 2016 م



تم اختطاف صادق قائد العديني - 41 عاماً - من منزله وأمام أطفاله بتاريخ 14/7/2016م في تمام الساعة 8:00 مساءً وأخذوا هاتفه وأغلقوه ولم تستطع الأسرة معرفة مكان احتجازه، ثم أتى المسلحون في اليوم التالي لأخذ سيارة الضحية، ولم يفصحوا عن مكان احتجازه.

ذهب شقيق الضحية للسؤال عنه في معتقل الصالح إذ كان المكان الأبرز الذي تستخدمه جماعة الحوثي لاحتجاز المعارضين لها في محافظة تعز، ولكنهم أنكروا وجوده لديهم، وبعد مرور أربعة أشهر اتصل الضحية لعائلته وأخبرهم أنه كان محتجزاً في معتقل الصالح طوال الفترة السابقة، وأنه الآن في سجن بمحافظة ذمار ولكنه لا يعلم اسم السجن أو مكانه بالتحديد، حاولت العائلة معرفه السجن التي في محافظة ذمار وسؤال الناس عنها ولكنهم لم يصلوا إلى نتيجة، وبعد مرور ثمانية أشهر اتصل بهم أحد الناجين وأخبرهم أنه كان محتجزاً مع صادق العديني في سجن كلية المجتمع بدمار.

يقول (ع. ع) أحد الناجين من زملاء الضحية في معتقل كلية المجتمع:

ذات مساء استدعوا صادق العديني للتحقيق كانت الساعة 8:00 مساءً قاموا بعصب عينيهِ وإخراجه إلى غرفة التحقيق وبعد إخراجه بقليل بدأنا بسماع صراخه وصوت الضرب الشديد الذي يقع على جسده وظل التحقيق المصحوب بالضرب والتعذيب مدة ساعتين ثم فتحوا الباب وقاموا برمي الضحية وهو في داخل بطانية كانت تبدو عليه آثار الضرب من رأسه حتى أسفل قدميه حاولنا التخفيف عنه ولكنه لم يستطع النوم بسبب ما يعانيه من آلام في ظهره فنام على بطنه⁽⁷⁾.

ويقول (ح. س) أحد الناجين وقد كان معتقلاً رفقه صادق:

عندما نقلت إلى سجن كلية المجتمع رأيت صادق وكان يبدو على يده أنها مكسورة وكتفه أيضاً بسبب التعذيب



كما كان أسفل قدميه بلون أسود وهناك ضربة قوية على رأسه وفي تاريخ 29/4/2018م فقد صادق وعيه فحاولنا إيقاظه ولكنه كان يتقيأ دما حتى أن ملابسني تخضبت بالدماء قمنا بطرق أبواب الزنزانة ومناداة السجنائين من أجل إسعافه لكنهم رفضوا إسعافه، وردوا بالرد المعروف لديهم في مثل هذه الحالات «اتركوه يموت»، ولكننا ظللنا نطرق الباب مدة ساعتين بل وحاولنا كسره فاستجاب السجنانون وقاموا بإسعافه إلى المستشفى⁽⁸⁾.

وذكر زميل الضحية أنه طلب من السجنائين الاتصال بأسرة صادق من أجل إخبارهم بمرضه فرفضوا فتحيين فرصة الاتصال واتصل بأسرة صادق وأخبرهم بأنه نقل إلى المستشفى وأنه في العناية المركزة، وعندما علم الحوثيون باتصاله بأسرة صادق قاموا بضربه بكابل الكهرباء وتعليقه مدة يوم كامل مع حرمانه من الأكل والشرب ودخول دورة المياه.

ظل صادق أسبوعا في مستشفى ذمار العام وبرغم حالته الحرجة إلا أنه لم يتلق العناية اللازمة لمثل حالته، بل إنه ورد في تقرير المستشفى أن الأطباء قاموا بإعطائه دواء لتخفيض ضغط الدم وهو مصاب بنزيف في الدماغ مما تسبب في توسيع النزيف في الدماغ وبالتالي وفاة الضحية، وبرغم ثبوت مسؤولية الإهمال والتقصير على إدارة السجن في التسبب بوفاة المعتقل إلا أنهم رفضوا تحمل تلك المسؤولية، بل ورفضوا تسليم الأسرة جثة الضحية بدعوى ضرورة مبادلتها بجثة أحد مقاتليها المحتجزين لدى الحكومة المعترف بها، وظلت الجثة محتجزة مدة أسبوع كامل حتى تدخل الصليب الأحمر وقام بتسليم الجثة لعائلة الضحية مع وجود بعض عناصر الحوثي الذين منعوا العائلة من معاينة الجثة أو عرضها على طبيب شرعي.



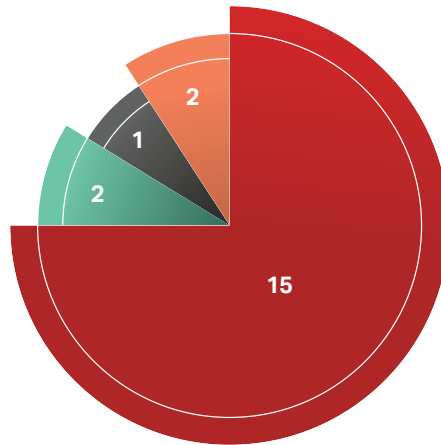
2.2 - المنع من الزيارات:

حرمت جهات الانتهاك معظم المحتجزين الذين تناولهم هذا التقرير من الزيارات إذ من أصل عشرين محتجزاً منهم سمح لخمسة منهم فقط بالزيارات كما هو موضح:

جدول (4) يوضح وضع المحتجزين مع زيارات ذويهم لهم

العدد	السماح بالزيارات
15	لم يسمح لأسرته مطلقاً بزيارته
2	زارته أسرته مرة واحدة
1	زارته أسرته مرتين
2	كان مسموحاً لعائلته بالزيارات

رسم بياني (6) يوضح وضع المحتجزين مع زيارات ذويهم لهم



لم يسمح لأسرته مطلقاً بزيارته 15
زارته أسرته مرة واحدة 2
زارته أسرته مرتين 1
كان مسموحاً لعائلته بالزيارات 2



2.3 - احتجازهم في أماكن سرية:

تم احتجاز بعض المختطفين في أماكن احتجاز سرية لا تهتدي إليها العائلات برغم بحثها المتواصل وتم عزل هؤلاء المختطفين عن العالم الخارجي بما يجعلهم يدركون أن ذويهم ليست لديهم أدنى فكرة عن أماكن تواجدهم وعمّا إذا كانوا على قيد الحياة أم لا.

بيانات الاختطاف

محمد عبد الله محمد أبو زيد

46 AGE
عاماً

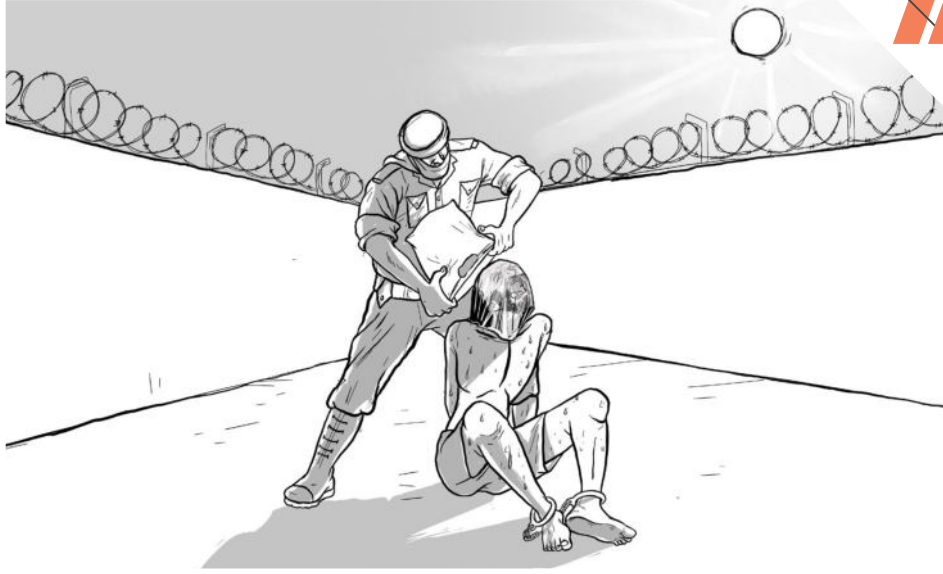
مدرسة الإرشاد
مديرية الزيدية - الحديدية



01 يناير
كانون الثاني 2016م



تم اختطاف محمد عبد الله أبو زيد - 46 عاماً - من مقر عمله في مدرسة الإرشاد بمديرية الزيدية - محافظة الحديدية - من بين طلابه بتاريخ 1 يناير/ كانون الثاني 2016م وأخفي ولم تعلم عنه أسرته شيئاً حتى تم إبلاغهم بوفاته.



يقول زميله في المعتقل (ج.ج): عند اختطاف أبو زيد تم أخذه إلى إحدى المزارع التي كانوا يستخدمونها لإخفاء المختطفين وتعذيبهم وأخبرني الضحية أنهم قاموا بضربه بجبر على الكلى وبعد مرور خمسة عشر يوماً تم نقله إلى العنبر الذي كنا فيه فكان يتبول دماً وكان يصيح ويقول لهم أسعفوني فكان الحراس يردون عليه: مت فلن نعالجك⁽⁹⁾.



وحكى لنا يوماً عن إحدى طرق التعذيب التي تعرض لها أبو زيد أنهم كانوا أثناء التحقيق يقومون بوضع كيس بلاستيكي على رأسه حتى تضيق أنفاسه ويكاد أن يختنق ويقوموا بفتح الكيس قليلاً ثم يعاودوا وضع الكيس مرة أخرى ويستمرّوا على هذا التعذيب لمدة يوم كامل، بالإضافة إلى ضربه بالكييل.

تحدث إلينا أحد الناجين (أ.ق): كنت في سجن الزيدية وسمعت بوجود محمد أبو زيد الذي تم اعتقاله في شهر 1/2016م أخبرني أحد الزملاء الذين كانوا موجودين أثناء إدخال أبو زيد السجن أنهم أخذوه بداية المساء للتحقيق وأعادوه بعد الفجر محمولاً في بطانية وهو فاقد الوعي من كثرة التعذيب الذي تعرض له، ثم نقل إلى سجن الضحي وقاموا بتعذيبه هناك، وأعادوه إلى سجن الزيدية، ثم نقلنا جميعاً إلى سجن سري (مؤسسة الغيث) في مديرية الزيدية والتقيت هناك بمحمد أبو زيد وأخبرني بما تعرض له من تعذيب شديد وشاهدت كيف كانوا يقومون بالضرب على بطنه بالعصي والكابلات ويقيدون أرجله بالسلاسل ويقومون بكبشة يديه ثم أخذوه في شهر إبريل إلى مزرعة بجوار منطقة الصليف في الحديدة وقاموا بتعذيبه هو ومجموعة من المختطفين وأخبرونا عندما أعادوهم بعد مرور ثلاثة أسابيع إلى السجن الذي نحن فيه (مؤسسة الغيث) أنهم كانوا يعطونهم طعاماً حاراً في أيام الحر الشديد ويمنعون عنهم ماء الشرب، وأيضاً كانوا يضعون على رؤوسهم أكياساً بلاستيكية تمنعهم من التنفس، تعرض محمد أبو زيد لأكثر من ثلاثين جلسة تعذيب كان يعاني من آثار المرض والتعذيب حيث أن السجنائين رفضوا إسعافه فعرض عليهم أن يقوم بدفع تكاليف علاجه لكنهم رفضوا إخراجهم، كان محمد يتألم بشدة ويصيح من الألم وعندما كان حراس السجن يسمعون يتألم يقومون بضربه وهو مقيّد بالسلاسل، ويدخل دورة المياه وهو مقيّد بالسلاسل، ومكث 20 يوماً تقريباً لم يتبول بسبب الفشل الكلوي الذي أصيب به داخل السجن حتى كان يوم 15 مايو/ أيار 2016م تم إخراجهم إلى دورة المياه وأخبر أصدقائه أنه سوف يموت وكان مقيّداً بالسلاسل، وفعلاً توفي محمد في ذلك اليوم و كان أحد السجنائين قد أتى لضربه لكنه لم يصل إليه إلا وقد فارق الحياة.

ولم يتم إبلاغ أسرته بموته مباشرة بل تأخر إبلاغهم حتى تاريخ 25 أغسطس/ آب 2016م أي بعد أكثر من ثلاثة أشهر من وفاته، اتصل بهم أحد العاملين في المستشفى العسكري بالحديدة فذهبوا لرؤية الجثة والتي كانت مغطاة ببقع زرقاء على كافة أنحاء جسد الضحية كما كانت أقدامه متورمة وعروقه منتفخة، ولم يتم تسليم الأسرة الجثة إلا بعد التوقيع على التنازل واعتبار الضحية توفي وفاة طبيعية بسبب الفشل الكلوي، كما رافقت العائلة مركبتان عسكريتان حتى تم الدفن وذلك حتى لا تقوم الأسرة بعرض الجثة على طبيب شرعي⁽¹⁰⁾.



03

التعذيب وسوء المعاملة

لكل إنسان الحق في الكرامة ومعاملته باحترام بغض النظر عن التهم والمزاعم الموجهة له، وخلال تحليلنا لوضع أماكن الاحتجاز التي تناولها هذا التقرير وجدنا أن التعذيب يمارس على نطاق واسع حيث يتعرض المعتقلون للاستجواب المطول وهم مكبلي الأيدي ومعصوبي الأعين وقد يكونون في وضع التعليق إما في السقف أو على حامل كهيئة (الشواية) والضرب المتكرر بالكابلات المعدنية وتعريضهم للصدمات الكهربائية والضرب بأدوات ثقيلة على الكلى والوخز بآلات حادة وإحداث جروح قطعية في أماكن متفرقة في الجسد وغيرها من أساليب التعذيب.



3.1 - التعذيب أثناء الاستجواب:

خضع المختطفون لجلسات مطولة من الاستجواب مورست فيها أساليب بشعة من التعذيب النفسي والجسدي على المختطفين في المعتقلات مما أودى بحياة الكثيرين منهم.

بيانات الاختطاف

مسعود يحيى مسعود

01:30 صباحاً



اختطف من منزله
مديرية بكيل المير - حجة



21 يوليو
تموز 2016 م



اقتحم مسلحون حوثيون منزل مسعود يحيى مسعود - 33 عاماً - في مديرية بكيل المير بمحافظة حجة في الساعة 1:30 بعد منتصف الليل في يوم الجمعة 21/7/2016م بسبب هذا الاقتحام في حالة شديدة من الرعب والخوف لدى أفراد عائلته، واقتيد إلى معتقل الأمن السياسي بمدينة حجة، وظل هناك مدة خمسة أشهر يعاني من التعذيب والضرب حتى كسرت يده، ولم يسمح لأحد بزيارته أو التواصل به ثم نقل إلى معتقل الأمن والمخابرات بصنعاء.

يقول (ح. ي) وهو أحد الناجين من معتقل الأمن والمخابرات:

كان مسعود يستدعى للتحقيق كل يوم وكانت غرفة التحقيق مجاورة للزنزانة التي كنا فيها، وكنا نسمع المحققين وهم يسألونه عن أرقام هاتفية زعموا أنها كانت في هاتفه وهو يجيبهم بأنه لا يعرف تلك الأرقام وأنها لم تكن أصلاً في هاتفه الجوال، ثم نسمع وقع الضرب عليه، حتى كان أحد أيام التحقيق وظل مسعود فيه مدة أربع ساعات ونحن نسمع صراخه من شدة الألم وهو يضرب ويعذب فلما أعادوه إلى الزنزانة كان محمول على بطانية لأنه لم يكن قادراً على المشي أخبرنا أن أحد المحققين كان يركله في منطقة الكلى، وبسبب الركل على الكلى أصيب بنزيف كلوي حتى كان يتبول دماً⁽¹¹⁾.

حتى كانت الساعة الرابعة فجراً تغير لون شفاهه إلى اللون الأزرق، وبدأنا بطرق باب الزنزانة من أجل إسعافه، فلما فتح السجانون باب الزنزانة أسعفوه، ثم أعادوه وهو لا يزال يتنفس بصعوبة ولم تمض ربع ساعة من وقت إعادته إلا وقد لفظ أنفاسه الأخيرة أمامنا في الزنزانة، طرقتنا الباب مرة أخرى وجاء أفراد الحراسة ووضعوه في بطانية، وحملوه إلى خارج الزنزانة، علمنا بعدها أنه تم نقل جثته إلى مستشفى الشرطة وأنهم استخرجوا له تقريراً يفيد بوفاته بالكوليرا.



وذكر أحد أصدقائه نقلاً عن معتقلين كانوا إلى جوار الضحية وقت وفاته: تم إخراج مسعود للتحقيق في الشماسي (مكان مفتوح يجلس فيه المحتجزون للتعرض لأشعة الشمس) وضربوه بالزبرة وهي مطرقة متقاطعة تستخدم في أعمال البناء لا يقل وزنها عن 2 كيلو جرام، وأرجعوه إلينا محمولاً على بطانية وكان يتبول دماً ويخرج الدم من دبره أيضاً، حملناه إلى الحمام وغسلنا عنه الدم ولكنه كان في وضع سيء للغاية، فبدأنا بطرق باب الزنزانة من أجل إسعافه وكان يتم معاقبة أي معتقل يقوم بطرق باب الزنزانة فلما فتح السجانون الباب سألونا من الذي طرق الباب فأخبرناهم أن مسعود هو الذي طرق الباب ثم أغمي عليه⁽¹²⁾.

اتصل أحد الحوثيين التابعين للأمن السياسي بمحافظة حجة بأسرة الضحية وأبلغهم بوفاته وتم تهديد والده بالحبس إن لم يوقع على التنازل وعلى أن الضحية توفي وفاة طبيعية، أما ابن عمه الذي رفض التوقيع وعارض ذلك فقد لوحق وظل مختفياً بين الجبال لمدة شهرين بسبب موقفه الرفض لدفن مسعود دون معرفة أسباب الوفاة، لم يسمح لأحد من أسرة مسعود بمعاينة الجثة ومشاهدتها، وتم دفنه بتاريخ 23/7/2017م.



3.2 - آثار التعذيب ونتائج تقارير الطب الشرعي:

كانت آثار التعذيب الظاهرة على جثث ضحايا التعذيب حتى الموت صادمة لعائلاتهم، هذا في الحالات التي تمكنت فيها العائلات من معاينة الجثة، ولم تتمكن سوى أسرتين من الحصول على تقرير للطب الشرعي، حيث استطاعت أسرة الضحية محمد عبد الله سابعة الحصول على تقرير للطب الشرعي أكد وفاته بسبب جروح قطعية وبصعوبة بالغة حصلت أسرة المختطف علي عوضة على تقرير شرعي حول سبب وفاته.

علي محمد حمود عوضة

بيانات الاختطاف

07:30
صباحاً



سلم نفسه لإدارة الأمن
مديرية شبام-كوكبان



29 أكتوبر
تشرين الأول 2015م



تعرض منزل علي محمد حمود عوضة - 30 عاماً - بمحافظة المحويت للاقتحام من قبل جماعة الحوثيين للبحث عنه بتاريخ 29 أكتوبر / تشرين الأول 2015م في الساعة السابعة والنصف صباحاً، ولكنه لم يكن موجوداً في بيته إذ كان في صنعاء، وعندها اتصل به الأهل وأبلغوه ونصحه البعض بعدم المجيء، ولكنه رفض الهروب لأنه لم يرتكب عملاً يخشى منه، فقرر العودة من صنعاء في نفس اليوم وذهب بنفسه إلى إدارة الأمن في مديرية شبام كوكبان، تم اجتازه في إدارة الأمن بمجرد وصوله إليها ومنع من التواصل مع أسرته، ثم نقل في منتصف الليل إلى مكان مجهول اتضح فيما بعد أنه نقل إلى سجن في محافظة عمران مديرية جبل يزيد.

تحدث إلينا (م. ح) وهو أحد أقارب الضحية: لم نكن نعلم إلى أين تم نقل علي عوضة حتى وجدت يوماً أحد زملائه الذين كانوا معه في المعتقل فحدثني أن الضحية تعرض لألوان شتى من التعذيب والتنكيل من أجل الاعتراف بأنه متعاون مع قوات التحالف العربي وأنه كان يسمع أصوات المحققين وصوت الضحية الراض لأقوالهم مما يزيد من وتيرة التعذيب المسلط عليه⁽¹³⁾. اتصل أحد الحوثيين بأسرة الضحية بعد يومين من اختطافه وأخبرهم بأنه توفي وأن جثته موجودة في المستشفى الجمهوري بصنعاء.

وبحسب شهادة أحد أقارب الضحية: توجهنا إلى صنعاء ورأينا جثة الضحية وعليها آثار التعذيب، فرفضنا استلام الجثة حتى نعرف سبب وفاته، وطلبنا عرضها على طبيب شرعي، وعند سؤالنا جماعة الحوثيين عن سبب الوفاة أخبرونا أنه تعارك مع أحد زملائه في المعتقل وأن ذلك العراك تسبب في مقتله⁽¹⁴⁾.



رفضت الأسرة تلك الرواية كما رفضت استلام الجثة حتى يتم التحقيق في سبب مقتله وعرضه على طبيب شرعي، وهو ما رفضته جماعة الحوثي، فظلت الجثة في ثلاجة المستشفى لمدة تزيد عن العام مما اضطر جماعة الحوثي للموافقة على عرض الجثة على طبيب شرعي بعد أن مارست أسرة الضحية الضغوط عليها.

أظهر تقرير الطب الشرعي رقم (566) الصادر عن إدارة الطب الشرعي والنفسي التابعة للنيابة العامة بتاريخ 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016م أن الضحية تعرض للضرب المبرح والوخز بألة حادة في أماكن عدة من جسده، فقد أورد تقرير الطب الشرعي وجود 63 كدمة متفرقة على جميع أجزاء جسد الضحية ووجود 22 من الجروح الطعنية أو الوخزية الناتجة عن آلة حادة كما أن تقرير الطب الشرعي أظهر أن سبب الوفاة هو تقدم في الرئة اليسرى ونزيف دموي في الجهة اليسرى ناتج عن الإصابة بأداة صلبة وراضة أيا كان نوعها مما أدى إلى حدوث الوفاة.

استلمت أسرة الضحية جثته ودفنتها في مسقط رأسه في قرية ظهار الأعلى مديرية شبام كوكبان بمحافظة المحويت.



04

الإهمال الطبي

يحدد الإهمال الطبي في السجون والمعتقلات حياة وصحة المحتجزين، حيث يجرمون من توفير الرعاية الطبية وتلقي العلاج اللازم لهم، ومما يزيد من حدة هذا التهديد ظروف الاحتجاز السيئة التي تساهم في تردي الحالة الصحية للمحتجزين إذ تفتقر تلك الأماكن للنظافة والتهوية الجيدة، والماء النظيف للشرب والطعام الجيد والكافي، كما أن الاكتظاظ والحرمان من التعرض للشمس والهواء الطلق، يزيد من مخاطر انتشار الأمراض وخاصة المعدية منها، حيث رصدت الرابطة انتشار مرض السل الرئوي في ثلاثة معتقلات: معتقل الصالح في تعز ومعتقل كلية المجتمع بدمار، ومعتقل الأمن السياسي بمأرب ولم تتخذ فيها إجراءات العزل اللازمة للحد من العدوى وانتشار المرض في أوساط المحتجزين.



4.1 - الافتقار إلى الرعاية الصحية:

تفتقر أماكن الاحتجاز لمقومات الرعاية الطبية الضرورية للمحتجزين، فلا عيادات مجهزة بمعدات طبية ولا أدوية تصرف للمحتجزين بحسب ما يعانون منه، وقد يتأخر إسعافهم فيلظون أنفاسهم الأخيرة في المعتقل أو في الطريق إلى المستشفى.

بيانات الاختطاف

توفيق أحمد سالم اللحجي



05:00
مساءً



السوق المركزي
مدينة المخاء



25 فبراير
شباط 2017 م

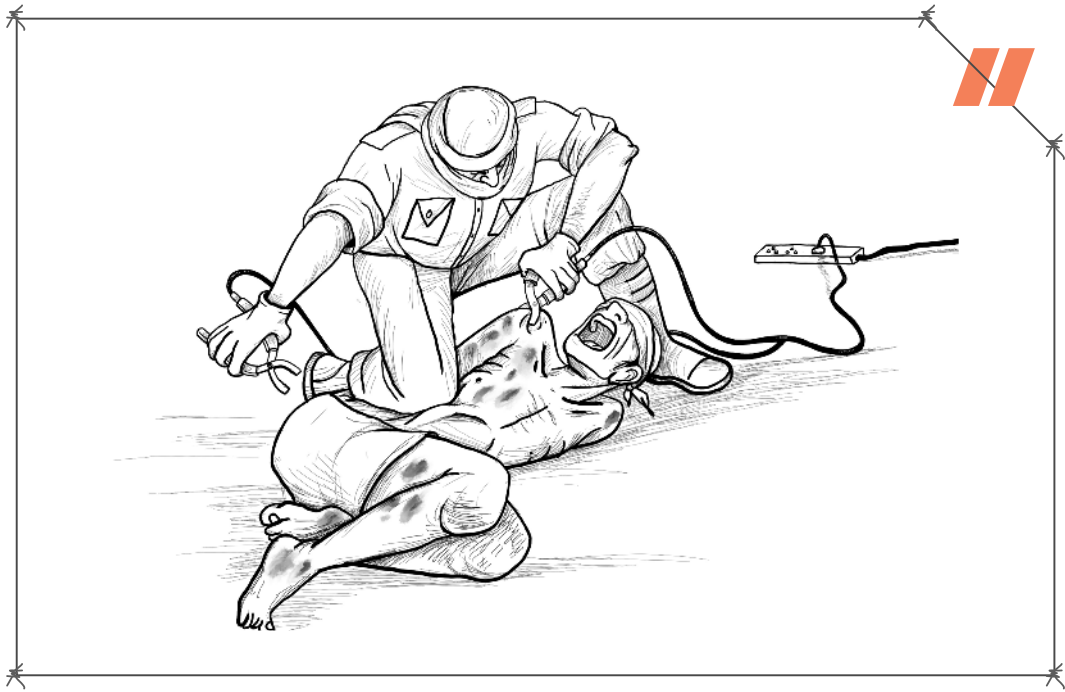


كان توفيق أحمد سالم اللحجي - 29 عاماً - يعمل في بقالة وفي العادة يذهب إلى السوق المركزي بمدينة المخاء لشراء الأغراض التي يحتاجها للمنزل والبقالة، حتى كان يوم السبت 25 فبراير/ شباط 2017م وتحديداً في الساعة 5:00 عصراً عندما استدرجه أحد عناصر جماعة الحوثي إلى خارج السوق ولم يكن يخطر ببال توفيق أن مركبة عسكرية في انتظاره هناك، ليقوم أفراد تلك المركبة باختطافه واقتياده إلى معتقل الصالح وتحديداً عمارة الأمن القومي التي يشرف عليها المدعو كميل.

وقد حدثنا (ي. م) أحد زملائه الذين كانوا رفقته في معتقل الصالح:

أخبرنا توفيق أنه عندما وصل إلى المعتقل وهو مقيد الأيدي ومعضوب العينين باشره الأفراد الموجودون هناك بالضرب والركل، فتأوه توفيق وأخبرهم أنه مريض بفقر الدم المنجلي المعروف شعبياً بمرض تكسر الدم وهو يظن أن إخبارهم بهذا سيشفع له، ولكنه فوجئاً بالمدعو كميل يوجه أفراداً بكلمة واحده «كسروه» كما أخبرنا أنه تعرض للضرب المبرح والتعذيب بالصدمات الكهربائية على أصابع يده وهددوه بوضع الصاعق الكهربائي على لسانه، ومن شدة الضرب المبرح خارت قواه ولم يعد يستطيع الوقوف فسحبوه إلى زنزانة انفرادية واستدعي للتحقيق والضرب عدة مرات ثم نقل إلى الزنزانة الجماعية.

كان وضعنا في السجن سيء للغاية لم يكن هناك فراش على الأرض، وكان الجو بارداً، مما كان يزيد من مرض توفيق، ذات مرة تعب توفيق جداً حتى أصيب بإسهال شديد ولم يكن يستطيع دخول دورة المياه، وعندما رأيت حالته قمت بطرق باب الزنزانة بقوة وكنت أصرخ: **توفيق مريض قوموا بإسعافه، ولكن أبو ليث نائب مدير معتقل الأمن القومي قال: لن نسعفه وسوف نقوم بضربك⁽¹⁵⁾.**



كما حكى لنا (م. ع) وهو أحد الناجين من معتقل الصالح:

كان توفيق يعاني من مرض تكسر الدم، وذات مرة كان يصرخ من شدة الألم فطلب من السجناء إسعافه فأجاب أحدهم «دعوه يموت».

ظل توفيق يعاني من المرض والألم الذي ينتابه، وهو في المعتقل محروم من إدخال الدواء له أو إسعافه إلى المستشفى لتلقي العلاج اللازم لحالته، حتى التقى بزميل له في المعتقل يدعى صادق البتراء كان يعاني من نفس المرض ويستعمل الدواء نفسه وقد تمكنت أسرة البتراء من إدخال الدواء له بعد دفع مبالغ مالية، فتقاسم صادق الدواء مع توفيق فهدأت آلامه وتحسنت حالته الصحية، ولكن ذلك لم يدم طويلاً حيث نقل صادق إلى زنزانة أخرى ولم يعد قادراً على التواصل مع توفيق أو إعطائه الأدوية، فساءت حالة توفيق الصحية مجدداً بعد نقل زميله صادق البتراء وكان يصرخ من شدة الألم وسط مناشدات زملائه لجماعة الحوئي بإسعافه ولكن تلك المناشدات تقابل بالرفض، وتهديدهم بتعرضهم للضرب والتنكيل إن عادوا لطرق أبواب الزنازين ثانية⁽¹⁶⁾.

سمح لتوفيق بزيارة وحيدة، فجاءت أمه لزيارته في شهر ديسمبر/ كانون الأول 2018م بعد فراق دام سنة وثمانية أشهر، وقد راعها منظره ونحول جسمه كما راعه هو أيضاً ضعف عينيها والهالات السوداء حولها فعلم أنها تعاني كثيراً بسبب غيابها



وبعد أسبوعين من زيارة والدته، كان توفيق في موعد مع الموت حيث تدهورت صحته كثيراً وأصيب بإسهال وقيء وكان لون القىء أسوداً، فجعل زملاؤه يطرقون أبواب الزنزانة ويناشدون السجناء بضرورة إسعافه، تم إخراج توفيق إلى مستشفى الرفاعي، وإعطائه حقنة مهدئة فقط، ثم أعادوه إلى الزنزانة، ولكنه كان على شفا الوفاة فأخرجوه مرة أخرى بتاريخ 25/12/2018م ولم يدر زملاؤه إلى أين تم أخذه، وتضاربت الأنباء لديهم هل توفي وهو في طريقه إلى المستشفى، أم توفي في المستشفى فور وصوله.

يحكي أحد أقارب الضحية:

اتصل أحد الحوئين بوالدة توفيق وأخبرها بوفاته وطلب منها الحضور إلى صنعاء لاستلام جثته، فسافرت الأم المكلومة إلى صنعاء وهناك تم اصطحابها إلى المحكمة وجعلوها تبصم على أوراق لا تعلم ماذا كتب فيها لكونها امرأة أمية لا تقرأ ولا تكتب وسلموا لها جثة ابنها التي كانت محتجزة في ثلاجة الموتى بالمستشفى الجمهوري بصنعاء،

تقول والدته إن رقبته ووجهه كانا متورمين وكان الدم يخرج من فمه، وقد طلبت منهم شهادة وفاة فرفض الحوئين ذلك، ودفن توفيق في صنعاء لعدم قدرة أسرته على نقل جثته إلى مسقط رأسه.



4.2 - عدم عزل المرضى بأمراض معدية:

لم تتعامل الجهات الأمنية بمسؤولية مع حالات تفشي الأمراض المعدية في أماكن الاحتجاز وقد سجلنا في هذا التقرير وفاة ضحيتين بمرض السل الرئوي فقد توفي صادق القسيمي في معتقل الأمن والمخابرات بمحافظة مأرب التابع للحكومة المعترف بها. وتوفي هلال غالب الجرفة في معتقل كلية المجتمع بدمار التي تخضع لسيطرة جماعة الحوثيين (سيأتي التعريف به لاحقاً) بعد إصابتها بالعدوى بمرض السل الرئوي بسبب عدم اتخاذ إجراءات العزل الطبي وحرمان المرضى من الرعاية الطبية اللازمة في مثل هذه الحالات.

بيانات الاختطاف

صادق صالح مصلح القسيمي

07:30
مساءً



نقطة تفتيش الفلج
وهو في طريقه إلى المهرة



10 يناير
كانون الثاني 2020م



اعتقلت الأجهزة الأمنية بمحافظة مأرب الضحية صادق صالح مصلح القسيمي . 40 عاماً . بتاريخ 10 يناير/ كانون الثاني 2020م في الساعة السابعة والنصف مساءً من نقطة تفتيش (الفلج) وهو في طريقه إلى محافظة المهرة لشراء سيارة، وتم احتجازه في معتقل الأمن السياسي بمدينة مأرب ولم يسمح له بالتواصل مع أسرته إلا بعد مضي أربعة أشهر ولم يسمح لأسرته بزيارته طوال فترة اعتقاله، وكان الضحية يتمتع بصحة جيدة بحسب إفادة أسرته وإفادة الشهود من زملائه في المعتقل، ثم أصيب الضحية بمرض السل الرئوي ولم يتم عزله أو تقديم الرعاية الطبية اللازمة له حتى ساءت حالته فنقل إلى أحد مستشفيات مأرب (مستشفى السلام الدولي) بتاريخ 4 أكتوبر/ تشرين الأول 2021م وأدخل العناية المركزة ولكنه توفي في نفس اليوم وذكر في التقرير الطبي الصادر عن المستشفى أن الضحية يعاني من درن رئوي مع وجود سوائل رئوية في اليمنى وفقر دم وأن الضحية توفي نتيجة توقف القلب والتنفس

يذكر (م. ف) وهو أحد الناجين من زملاء الضحية: كنت متواجداً في نفس السجن الذي يوجد فيه الأخ صادق دخل بعدي بسبعة أشهر تقريباً، ظل في السجن قرابة سنة ولم يكن يعاني من أي مرض، في البداية مرض مرضاً خفيفاً حمى وألم في الجسم لكن المرض اشتد به، وبعد مدة ظهرت عليه أعراض الإصابة بالسل الذي كان منتشرًا عندنا في العنبر، حيث توفي أحد زملائنا المعتقلين بعدما أصيب بهذه الأعراض، وعلمنا بوجود المرض عن طريق أحد الممرضين



الذي كان يدخل إلى السجن ليعطيهم مهدئات اشتد المرض على صادق ولم يتم علاجه ولا عزله، بينما كنا في السجن حوالي 119 معتقل لم يكن في السجن تهوية بل حتى الطعام المقدم لنا كان رديئاً جداً وماهي إلا أشهر وساءت حالة صادق ونقل إلى المستشفى وتوفي ولم نعلم ما حدث للجثة بعد ذلك، كان هذا في العام 2021م⁽¹⁷⁾.

وفي شهادته ذكر (م. ج) وهو أحد الناجين من معتقل الأمن السياسي: نقل صادق القسيمي إلى العنبر الذي كنت فيه، كان مريضاً ومتعباً جداً تصيبه الحمى والسعال ويخرج الدم مع السعال ويتقيأ أحياناً، ولم تتجاوب إدارة السجن مع مطالباتنا بإسعافه، ظل تسعة أشهر على هذا الحال وظهرت العدوى على اثنين من زملائنا، كان السجن سيء التهوية والأكل رديء جداً والرعاية الطبية منعدمة، أصبح صادق طريق الفراش من شدة المرض وتم إسعافه ولكنه توفي ولم نعلم عنه شيئاً بعد ذلك⁽¹⁸⁾.

تم التواصل مع أحد الشيوخ المنتمين لمنطقة الضحية وتسليمه الجثة وهو بدوره اتصل بأسرة الضحية وأبلغهم فجاءوا لاستلام الجثة وتم عرضها على طبيب شرعي أفادهم بأن سبب الوفاة هي إصابة الضحية بمرض السل الرئوي ووجود سوائل في الرئة وكانت الجثة قد بدأت بالتغير نظراً لبعدها المسافة بين صنعاء ومأرب وكان قد مضى على وفاته شهرين يومها.



4.3 - إعطاء المختطفين أدوية دون الرجوع إلى طبيب مختص:

ونتيجة غياب الأطباء المتخصصين في أماكن الاحتجاز واعتمادها في الغالب على ممرض أو مساعد طبيب فإن الخطأ في تشخيص الحالات المرضية وارد جدا وصرف الأدوية بناء على ذلك التشخيص قد يتسبب في تدهور الحالة الصحية للمرضى من المحتجزين.

بيانات الاختطاف

عبد المجيد عبد الحميد محمد علوس

بعد صلاة
الظهر



من أمام المسجد
في محافظة صنعاء



17 مارس
آذار 2016م



اختطف عبد المجيد عبد الحميد علوس - 60 عاماً - من قبل جماعة الحوثيين بصنعاء بتاريخ 17 مارس/ آذار 2016م من الشارع بعد خروجه من المسجد بعد صلاة الظهر، حيث ظل مخفياً مدة 6 أشهر ولم تكن أسرته تعرف شيئاً عن مصيره، وبعد السماح لأسرته بزيارته شاهدت آثار حروق وكدمات على جسمه.

تم إحالة المختطف للتحقيق في النيابة وأنكر الأقوال المنسوبة إليه وأوضح أنها انتزعت منه تحت التعذيب والإكراه الشديد وطالب النيابة بإثبات آثار التعذيب على جسده فرفضت النيابة وأحالته إلى المحكمة، لتصدر المحكمة الجزائية الابتدائية حكماً بإعدامه بتاريخ 10 يوليو/ تموز 2017م، وبعدها تم استئناف الحكم ولكن الشعبة الاستئنافية أيدت الحكم الابتدائي وأصدرت حكماً بتاريخ 15 ديسمبر/ كانون الأول 2019م والذي قضى بتأييد حكم الإعدام عليه.

وفي يونيو/ حزيران 2020م علمت الأسرة بأن الضحية أصيب بجلطة وتم نقله إلى المستشفى، وظل يعاني آثار تلك الجلطة إضافة إلى إصابته بالضغط والسكر.

يقول (ع. ح) وهو أحد الناجين: (19) تعرفت على عبد المجيد علوس رحمه الله في السجن بعد أن أخرجوه من الزنزانة الانفرادية في سجن الأمن السياسي بصنعاء بعد أن قضى فيها عامين وجاءوا به إلى الزنزانة الجماعية التي كنت فيها عام 2018م تقريبا، كانت حالته الصحية والنفسية متعبة جدا بسبب سجنه في الانفرادي وكان يعاني من عدة أمراض منها الضغط والسكر ولم يتم علاجه في المستشفى بل صرفت له إبر الأنسولين وعلاج الضغط بدون استشارة الطبيب، وهذا فاقم حالته الصحية، كنت ألاحظ معاملة مدراء السجن والمسؤولين بطريقة مختلفة كانوا ينعته بأوصاف سيئة



ولم يكن يسمح له بالخروج إلى الشماسي إلا نادرا، وفي عام 2020م أصيب بجلطة دماغية رفضت إدارة السجن إخراجهم إلى المستشفى إلا بعد ثلاثة أيام من الإصابة، ولم يتم علاجه بالمستوى المطلوب وكأنه كان هناك تعمد من قبل إدارة السجن، بعد أن تم نقلنا إلى سجن شمالان كنا في غرفة واحدة وكان يعاني من آثار الجلطة الدماغية والأمراض المزمنة.

وذكر (ع. ص) وهو أحد الناجين الذين كانوا رفقة الضحية: التقيت عبد المجيد علوس في عام 2018م في الشماسي بسجن الأمن السياسي، كانوا يعطونه جرعة كبيرة من الأنسولين علما أنه لم يكن مصابا بالسكر قبل دخوله السجن، في أحد الأيام ذهبوا به إلى أحد المستشفيات وأجروا له فحص السكر فقرر الطبيب بالتوقف عن استخدام الأنسولين، وقال له: من الذي أعطاك الأنسولين؟ وفي أحد الايام مع الضغط النفسي الذي حصل له ونحن في نفس العنبر أصيب بالجلطة، حملته أنا وأحد الزملاء إلى الدور الأعلى وطالبنا بعلاجه لكن كان الرد (بأنه يمثل) وأرجعوه إلى العنبر كنت أساعده من أجل الوقوف والذهاب به إلى دورة المياه لأنه لم يكن يستطيع الوقوف أو المشي، ظل ثلاثة أيام على هذه الحالة ثم نقل إلى أحد المستشفيات لعلاجه بعد أن تأكدوا من أنه مصاب فعلا بجلطة⁽²⁰⁾.

أصيب الضحية بجلطة دماغية أخرى وهو في سجن إطلاعية الأمن والمخابرات بصنعاء ثم نقل إلى مستشفى العلوم والتكنولوجيا ويوم الثلاثاء 23 نوفمبر 2021م توفي المختطف «عبد المجيد علوس» عن عمر ناهز ال 60 عاما بعد 5 أيام من دخوله العناية المركزة، واستلمت أسرته جثته بعد ثلاثة أيام من وفاته وقامت بدفنه.



4.4 - معاقبة المختطفين الذين يطالبون بإسعاف زميلهم:

تحدث إلينا عدد من الناجين أنهم كانوا يواجهون العقاب إن قاموا بطرق باب الزنزانة أو المناداة على حراس السجن لإسعاف زميلهم المريض حتى وإن كان مشارفاً على الوفاة.

بيانات الاختطاف

إبراهيم مهيب مقبل الصالحي

لم يحدد
الوقت



استدرج إلى قسم
شرطة الحوبان



سبتمبر
أيلول 2017م



في سبتمبر/ أيلول 2017م تم استدعاء إبراهيم مهيب الصالحي إلى قسم شرطة الحوبان للتحقيق معه بجهة خلاف بينه وبين أحد الأشخاص، ثم نقل إلى معتقل الصالح وأخبروه هناك أن تهمته هي الانتماء لطرف الحكومة الشرعية.

يحكي زميله في المعتقل (ع. س):

عندما كنا محتجزين في سجن الصالح نقل إبراهيم إلى شقتنا في عمارة أبو يحيي لم يكن يعاني إبراهيم من أي مرض، وبعد مرور ثلاثة أشهر على وجوده معنا بدأ يشكو من احتباس في البول وأنه لا يستطيع التبول، أصيب بحمى شديدة لمدة 9 أيام بدون أي تدخل طبي أو تقديم أي علاج، ثم بعد ضغطنا على السجناء قاموا بإخراجه وإعطائه (حقنة مغذية) وبعد مرور يومين ساءت حالة إبراهيم ورفض حراس السجن إسعافه، تضاعفت حالة إبراهيم

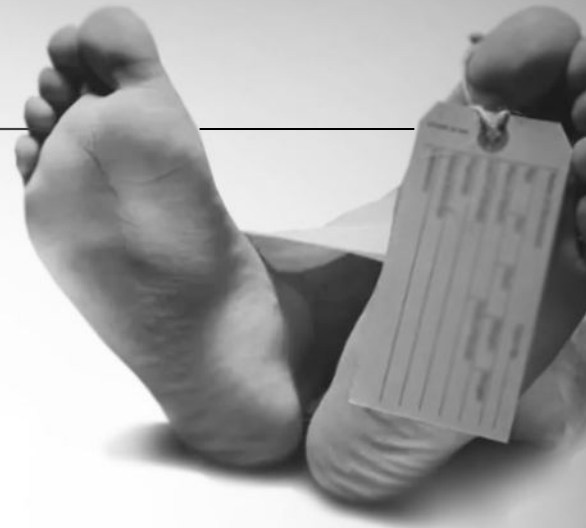
وفي صباح يوم الأحد الموافق 5/8/2018م بدأ جسم إبراهيم بالتشنج من شدة الحرارة التي كان يعانيها وكان لونه متغير وشاحب قمت بالصراخ ومناداة أحد السجناء ويدعي أبو يونس التابع لأبو يحيي مشرف العمارة وقلت له بأن يقوموا بإسعاف إبراهيم لكنه تلفظ بألفاظ بذئية وقال: «دعوه يموت» قلت له: أنتم عديمو الإنسانية فقاموا بأخذي وسحبني في درجة السجن وإيداعي في سجن انفرادي، وبعد مرور فترة قصيرة سمعت صوت صراخ أصدقائي يقولون (إبراهيم مات) ثم أخبرني أصدقائي بعد خروجي من السجن الانفرادي أن إبراهيم توفي وتم نقله على بطانية ولم نعلم كيف تم تسليمه إلى أسرته⁽²¹⁾.



ويقول (ع. ع) وهو أحد الناجين:

كنت معتقلاً في الصالح عمارة أبو يحيى وفي أحد الأيام تم نقل المختطف إبراهيم الصالحي إلى شقتنا، عندما نقل إلينا لم يكن يعاني أي مرض، وبعد مرور ثلاثة أشهر بدأ إبراهيم يشكو من عدم قدرته على التبول، وطلب من السجناء إسعافه لكن دون استجابة، وعندما ساءت حالته جدا وانحبس عليه البول وتغير لونه كان مصفراً تم إنزاله إلى الصيدلية الموجودة أسفل العمارة فأعطوه (حقنة مغذية) وأعادوه إلى الشقة في اليوم التالي كان إبراهيم يصرخ من الألم فقمنا بدق الباب (باب السجن) من أجل إسعافه وأخبرنا السجناء بأنه سوف يموت إذا لم يتم إسعافه، لكن السجناء رفضوا إسعافه وقالوا «اتركوه يموت»⁽²²⁾.

بعد نصف ساعة توفي إبراهيم بين يديّ وأتى حراس السجن بعد صراخنا وأخذوه.



05

تعامل الحوثيين مع قضايا وفاة الضحايا وجثثهم

لم تتخذ جماعة الحوثي الخطوات اللازمة لمعالجة الانتهاكات التي ارتكبتها عناصرها بحق المختطفين في المعتقلات، والتي وصلت حد الوفاة تحت التعذيب بل سعت للتغطية على تلك الجرائم ونسبها لآخرين، وعمدت إلى إخفاء الحقائق عن ذوي الضحايا ووضع الشروط لتسليم جثث الضحايا لذويهم ووضع العراقيين في طريق معرفة ظروف الوفاة وملابساتها،



ومن أصل ال 20 حالة في هذا التقرير استطاعت عائلتان فقط الحصول على تقرير للطب الشرعي بعد ضغوط متتالية مارستها العائلتان على جماعة الحوثي، وكانت نتائج تقارير الطب الشرعي صادمة جداً للعائلات فبالإضافة إلى الضرب المبرح استخدم الحوثيون آلات حادة في إحداث جروح قطعية في أجساد الضحيتين أدت إلى وفاتهما، وهذا ما يفسر منع جماعة الحوثي عائلات الضحايا من عرض جثث أحبائهم على الطب الشرعي، بل ومنعهم من معاينة الجثة، فقد كان الحوثيون يصرون على مرافقة جثث الضحايا حتى دفنها كيلا تتمكن عائلات الضحايا من عرضها على الطب الشرعي أو حتى التقاط بعض الصور لآثار التعذيب البادية على أجساد الضحايا، إمعانا منها في المضي في طريق الإفلات من العقاب، وحماية المتورطين في تلك الانتهاكات والحيلولة دون تعرضهم للمسائلة والتحقيق.

5.1 - الادعاء بأن المختطف انتحر:

محمد عبد الله محسن سلبية

بيانات الاختطاف

38 عاماً
AGE

أمام المجمع الحكومي
ميدان حورة - حجة

27 أغسطس
آب 2020م



كان محمد عبد الله سلبية . 38 عاماً . يعمل معلماً في إحدى مدارس محافظة حجة . شمال اليمن . وهو أب لستة أطفال وقد تعرض للاختطاف من قبل مسلحين حوثيين بتاريخ 27 أغسطس/آب 2020م من أمام المجمع الحكومي بميدان حورة في محافظة حجة وتم اقتياده إلى منزل «مهدي جابر الهاتف . أحد المعارضين لجماعة الحوثي» الذي استولى عليه الحوثيون وحلوه إلى مكان لاحتجاز المعارضين وإخفائهم، في حين بحثت عنه أسرته في السجون الرسمية المعروفة لديها ولم تجد له أثراً بعد أن أخبرهم بعض الشهود أن المدعو (إ. ف) قام باختطاف الضحية واقتياده على متن مركبة عسكرية إلى مكان مجهول.

وبحسب أسرة الضحية فقد علمت من مصادر خاصة أنه تم تعذيبه بالصعق الكهربائي وحرمانه من الطعام والشراب وقام أحد عناصر جماعة الحوثي باستعمال آلة حادة وأحدث جروحاً في يديه ورقبته مما تسبب في نزيف حاد لدم الضحية وتركه ينزف حتى الموت، لينقل بعدها إلى ثلاجة الموتى بالمستشفى الجمهوري بحجة في منتصف ليلة 30 أغسطس / آب 2020م وأبلغت جماعة الحوثي أسرة الضحية مساء اليوم التالي بأنه انتحر،



ولكن والده رفض استلام جثته حتى يتم الكشف عن الجاني ومحاسبته؛ لأنه من المعلوم أن من يتم اختطافه واحتجازه في هذا المكان يتم تقييد يديه بحسب إفادة مفرج عنهم تم احتجازهم في وقت سابق في المكان نفسه، كما أن المختطف يتعرض للتفتيش فور وصوله إلى مكان الاحتجاز ولا يسمح له بحيازة أي أدوات تخصه فضلاً عن حيازته لآلة حادة واستخدامها في إحداث جروح متعددة في اليدين والرجلين والعنق.

وقد تبين في تقرير الطبيب الشرعي رقم (749) الصادر بتاريخ 5 سبتمبر/ ايلول 2020م عن مكتب النائب العام أن الإصابات في جثة الضحية كانت كالتالي:

- جرح قطعي في الجهة الأمامية لمفصل الرسغ الأيمن.
- جرحان قطعيان سطحيان في الساعد الأيمن.
- جرح قطعي في الجهة الأمامية لمفصل الرسغ الأيسر.
- ثلاثة جروح قطعية سطحية في الجهة الأمامية للعنق.
- جرح قطعي سطحي في الجهة الأمامية للساعد الأيسر.
- جرح قطعي سطحي في الجهة الداخلية للقدم اليسرى.

وأوضح التقرير أن الضحية تعرض للإصابة بجروح قطعية في الجهة الداخلية الأمامية للرسغين الأيمن والأيسر أحدثت بألة حادة أياً كان نوعها نتج عنها قطع كامل للشريان والوريد الكعبري الأيمن والأيسر وحدوث نزيف دموي شديد نتج عنه الوفاة.

وخلص التقرير إلى أن سبب الوفاة كان مضاعفات الجروح القطعية في الجهة الأمامية للرسغين الأيمن والأيسر.

وبعد رفض أسرة الضحية دفنه إلى أن يتم تسليمهم الجاني الذي تسبب في إزهاق روح الضحية اضطرت جماعة الحوثي للاعتراف أمام أسرة سلبية أن قتل الضحية كان بالخطأ من أحد عناصرها الأمنية، وأنهم قاموا بحبسه لمدة شهرين كعقوبة له على إقدامه بإحداث الجروح القطعية في جسد الضحية وعرضت على أسرة الضحية مبلغ 3 مليون ريال مقابل دفن الضحية وإغلاق ملف القضية، وهو ما رفضته أسرة الضحية، فظلت جثته في ثلاجة الموتى مدة عام وثمانية أشهر حتى توالى الضغوط على أسرة الضحية واضطرت لقبول الدية والتوقيع على التنازل من أجل استلام جثته وتم دفنها بتاريخ 23 إبريل / نيسان 2022م.



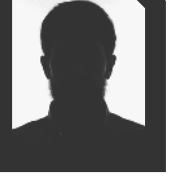
أحمد صالح حسن الوهاشي

بيانات الاختطاف

32 عاماً
AGE

من منزله في قرية
عوين الصومعة - البيضاء

15 أكتوبر
تشرين الأول 2017م



اختطف الحوثيون أحمد صالح الوهاشي - 32 عاماً - وشقيقه صالح من منزلهما في قرية عوين الصومعة بمحافظة البيضاء بتاريخ 15/10/2017م وتم إخفاؤهما قسراً في مكان مجهول، ثم تم نقلهما إلى سجن احتياطي هبرة في صنعاء وتعرض الضحية أحمد للتعذيب بطرق وحشية - بحسب شهادات عدد من الناجين - الذين كانوا يسمعون صوت بكائه واستغاثته وهو تحت التعذيب.

يقول (ن. م) أحد الناجين: استطعت إقناع أحد عناصر الحوثيين بإدخالي الغرفة التي كان يحتجز فيها الضحية الذي كنا نسمع صراخه ولا نعلم عنه شيئاً، من أجل إعطائه بعض الطعام، وعندما دخلت عنده سألته عن اسمه فأجابني بخوف وطمأنته أنني مختطف مثله فحكى لي عن تعذيبه، ولكن أحد الحوثيين وصل في ذلك الوقت وأخرجني من الغرفة، ثم نقل الضحية إلى (الورشة) وهي غرفة في السطح كانت تستخدم للتحقيق المصحوب بالتعذيب، وعدنا لسماع صراخه من الألم حتى الساعة الثانية بعد منتصف الليل، وشاهدنا الحوثيين في اليوم التالي يخرجون جثة وقد لفوها ببطانية، فسألنا بعض الحراس فأخبرونا أنه الوهاشي، وعندما سألناهم عن سبب وفاته رفضوا الحديث ابتداءً ثم أخبرونا بعد إعطائهم بعض المال أن (ه. س) قام بربطه بطريقة الشواية حيث يعلق الضحية وقد ربطوا يده اليمنى برجله اليسرى ويده اليسرى برجله اليمنى ثم قفز (ه. س) على ظهر الضحية بأحذيته الثقيلة مما يعتقد أنه تسبب بوفاته⁽²³⁾.

وكان ذلك بتاريخ 28/10/2017م، وتم لف جثمانه في بطانية وإخراجها إلى ثلاجة مستشفى الكويت ولم تبلغ أسرته إلا بعد 20 يوماً من مقتله، وادعى الحوثيون أنه انتحر شنقاً، ولكن أفراداً من أسرته عند معاينتهم لجثمان الضحية قبل دفنه لاحظوا آثار التعذيب التي لا تزال محفورة في ظهره وبقع داكنة في أجزاء من جسده ولم يجدوا أي أثر على عنقه مما يدل على عدم صحة رواية الحوثيين عن انتحاره.

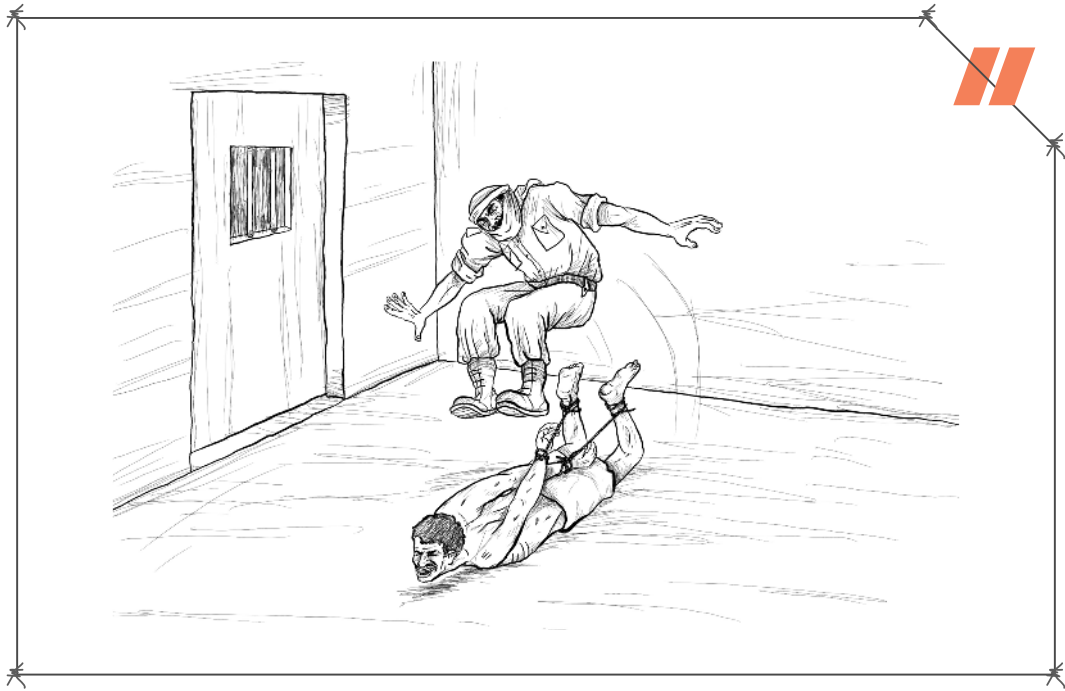
وتحدث إلينا (ز. ج) أحد الناجين:

تم استحداث غرف السجن الانفرادي في سطح سجن احتياطي هبرة في العام 2017م وكانت تسمى بالورشة،



وذاث يوم كنا نسمع صراخ أحد المختطفين ينبعث من تلك الغرف ونسمع كذلك أصوات المحققين وهم يتلفظون بكلمات بذيئة، ولثلاثة أيام متتالية ونحن نسمع نفس الأصوات، وفي اليوم الرابع وبينما

كنت أتحدث مع أسرتي أثناء الزيارة شعرنا بارتباك الحوثيين في السجن وقاموا بإنهاء الزيارة وأعادونا إلى الزنازين، ورأيناهم وهم يخرجون جثة ملفوفة بريطانية فسألنا بعض الحراس فأخبرونا أن الجثة لأحد المختطفين توفي بسبب التعذيب، وكنا نسمع اثنان من المحققين وكل واحد منهما يحمل الآخر مسؤولية وفاة الضحية أحمد الوهاشي⁽²⁴⁾.



حصلت الأسرة على صورة من محضر التحقيق الذي قامت به نيابة استئناف شمال الأمانة مع كل من (هـ. س) و(ي. خ) باعتبارهما شاهدين وهما اللذان ادعيا بأن الضحية انتحر شنقا في غرفة التحقيق الانفرادية بسطح السجن والتي كانت تسمى (الورشة) وأنه قام بإغلاق الباب الحديدي من الداخل وقام بربط شال إلى النافذة ثم ربط عنقه إلى ذلك الشال حتى مات مختنقا مع إقرارهم أن الضحية كان مكبل القدمين.

كما حصلت على توجيه رقم (984) صادر عن نيابة استئناف الأمانة لمدير عام النيابة والتخطيط بطلب تكليف أحد الأطباء الشرعيين بالكشف على جثة المتوفي أحمد صالح حسين الوهاشي في ثلاجة مستشفى الكويت بتاريخ 28 أكتوبر/ تشرين الأول 2017م أي في نفس يوم وفاة الضحية إلا أن ذلك لم يتم.



5.2 - إلقاء التهمة على زملائه المختطفين:

سليمان علي محمد البرعي

بيانات الاختطاف

12:00
ظهراً



اختطف من منزله
في باجل - الحديدية



09 يناير
كانون الثاني 2017م



اقتحم الحوثيون منزل المعلم والناشط سليمان علي البرعي - 45 عاماً - بتاريخ 9/1/2016م في الساعة 12:00 ظهراً في مديرية باجل محافظة الحديدية وقاموا باختطافه واختطاف شقيقه وابن شقيقه كما نهبوا سيارة الضحية، تم اقتياد ثلاثتهم معصوبي الأعين إلى المجمع الحكومي بمديرية المراوحة إلا أنه تم فصل سليمان عن شقيقه وابن شقيقه فكانا يسمعان صوت سليمان وهو يتعرض للضرب والتعذيب، فتشب النار في قلوبهما عليه، وبعد احتجاز لمدة 17 يوماً تم إطلاق سراح شقيقه وابنه وعند خروجهما سألوا عن سليمان فقام الحوثيون بتهديدهما بإعادة الاعتقال إن سألوا عن سليمان أو تحدثا عنه.

وبعد مضي 45 يوماً سمح للضحية بالاتصال فأخبر أسرته أنه محتجز في معسكر المجد وطلب منهم أن يحضروا له فراشا لينام عليه.

يقول (م. ه) أحد الناجين من زملاء الضحية: التقيت بسليمان في سجن معسكر المجد في باجل في فبراير/ شباط 2016م وذات يوم تم استدعاؤه للتحقيق فربطوا يديه ورجليه بالحبل وقاموا بوضع عصا على هيئة الشواية وضربوه بعصا غليظة حيث كنا نسمع صراخه ورغم أن غرفة التحقيق تبعد عنا بحوالي 200 متر كان يوماً مرعباً انخلعت فيه قلوبنا عليه، وعندما أعادوه إلى الزنزانة محمولاً وجسمه مغطى بالدماء لم يكن سليمان قادراً على الوقوف ولكنهم أجبروه وربطوه إلى عمود، وهم يطلقون عليه الشتائم والألفاظ البذيئة ثم أخذوه إلى الضغطة وهي مكان ضيق جداً منعدهم التهوية لا يستطيع المحبوس فيها الجلوس وكنا نسمع صراخ سليمان وهو يستغيث ويصرخ من شدة الألم ولم نعلم عنه شيئاً بعد ذلك حتى تم الإفراج عنا فعلمنا بوفاته⁽²⁵⁾.

يقول أحد أقارب الضحية: اتصل بنا أحد الأشخاص بتاريخ 3 مارس / آذار 2016م وأبلغنا أن سليمان توفى، وأنه تم تسميمه من قبل زملائه في المعتقل وأخبرنا أن جثته موجودة في مستشفى العلفي بالحديدة



واستطاع بعض المقربين من العائلة التأكد من ذلك وعابنوا الجثة فوجدوا عليها آثار التعذيب على وجهه وأثر القيود لا تزال على يديه وآثار الدماء في أنفه وفمه وآثار الضرب على جسده بالكامل، طالبنا الحوثيين بتسليم جثته وتم الاتفاق على ذلك وجهزنا أمور الدفن، وفي نهاية المطاف رفض الحوثيون تسليم الجثة⁽²⁶⁾.

5.3 - إخفاء خبر الوفاة عن الأسرة:

(في يوليو / تموز 2021م تم دفن جثة المختطف محسن محمد علي القاضي بعد وفاته في أحد معتقلات جماعة الحوثي السرية في محافظة ذمار)

محسن محمد علي القاضي

بيانات الاختطاف

03:00
فجرًا



اختطف من منزله
حي عزان - جنوبي ذمار



25 مارس
آذار 2020م



تم اختطاف الضحية محسن القاضي - 37 عاماً - بتاريخ 25 مارس / آذار 2020م من منزله في حي عزان جنوبي مدينة ذمار في الساعة الثالثة فجرًا ونقل إلى جهة مجهولة، وفي صباح ذات اليوم ذهب أفراد من أسرته وبعض جيرانه للبحث عنه في كل الجهات الأمنية ولدى المشرفين التابعين لجماعة الحوثي من أجل توضيح السبب لاعتقاله، لكن الحوثيين كانوا ينكرون وجوده لديهم، استمرت أسرته بالبحث عنه والمتابعة لجميع الجهات حتى في صنعاء وخسروا أموالاً كثيرة من أجل الوصول إلى أي معلومات عنه، وفي تاريخ: 26/7/2021م اتصلت قيادات من جماعة الحوثي بشقيق الضحية وأخبروه بأن محسن توفي في السجن بطلق ناربي أثناء محاولته الهرب وهو الآن في ثلاجة الموتى بمستشفى ذمار العام، وقالوا: تعالوا خذوه وادفنوه بشرط أن لا تظهر قضيته للرأي العام وإلا لن يتم تسليم الجثة!

ذهب شقيقه إلى المستشفى بتاريخ 28 يوليو / تموز 2021م ولكنهم منعه من معاينة الجثة وأشاروا له فقط بمكانها واتضح لهم أن الضحية توفي بتاريخ 2 إبريل / نيسان 2021م، وحددوا لهم موعد الدفن بتاريخ 30 يوليو / تموز 2021م وألزمهم بالتوقيع على أمر الدفن، فحضر جمع من أقارب الضحية وجيرانه في اليوم المحدد للدفن وكانت الجثة في سيارة إسعاف تابعة للمستشفى والمسلحون بداخلها وسمحوا لاثنين من أشقائه بالصعود على سيارة الإسعاف مع اشتراطهم عليهم عدم معاينة الجثة.



وبعد الدفن جاءت قيادات حوثية إلى منزل الضحية وقدموا لهم مبلغ 10 ملايين ريال وطلبوا منهم التوقيع على التنازل عن دم المجني عليه، ومع تلويح تلك القيادات بالتهديد قبلت الأسرة بالدية ووقعت على التنازل.

5.4 - دفن الجثة دون علم الأسرة:

ورد في المادة (183) من القانون رقم (12) لسنة 1994م بشأن الجرائم والعقوبات: يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين من أخفى جثة شخص مات نتيجة حادث أو دفنها بغير إبلاغ الجهات المختصة قبل إجراء بحث أو تحقيق في شأنها. وعدّ القانون هذا الفعل من قبيل تضليل القضاء، وهذا ما حدث مع أسرة الضحية سليمان البرعي إذ رفض الحوثيون تسليم جثته وقاموا بدفنها دون علمهم. كما تقدم في الحديث عنه..

5.5 - رفض عرض الجثة على طبيب شرعي:

بيانات الاختطاف

حسن عبد الله محمد الزليل



11:00
صباحًا



اختطف من منزله
إلى سجن مديرية كشر



18 سبتمبر
أيلول 2023م



تمت مدهمة منزل الضحية من قبل مسلحين حوثيين بتاريخ 18 سبتمبر 2023م في الساعة 11 صباحًا واختطاف الضحية وهو رجل مسن عمره 73 عامًا بتهمة أنه قام بإرسال إحدى قريباته عروساً لحفيده المقيم في محافظة مأرب والتي تعتبرها جماعة الحوثي مركز (الدواعش والمرزقة) وهو المصطلح التي تطلقه جماعة الحوثي على أفراد الحكومة المعترف بها دولياً، وتم اقتياد الضحية إلى سجن مركز مديرية كشر، وبعد يومين اتصل أحد الحوثيين بأسرة الضحية لإخبارهم بأنه توفي وأن جثته موجودة في مستشفى عبس بمحافظة دجة، وعندما ذهبت الأسرة لاستلام الجثة ادعى الحوثيون بأن الضحية سقط على رأسه مما تسبب بوفاة، فيما يثبت التقرير الطبي رقم (61) الصادر عن مستشفى عبس أن الضحية وصل جثة هامة إلى المستشفى وكان به جرح قطعي في مؤخرة الرأس مائل إلى الجبهة وعدد 2 جروح سحجية وتجمع دموي حول العين اليسرى فطلبت الأسرة الجثة لعرضها على طبيب شرعي وهو ما رفضته جماعة الحوثي



واشترطت لتسليمهم الجثة التوقيع على التنازل عن القضية فوَقعت الأسرة تحت الضغط على التنازل ولكن الحوثيين لم يتركوا الجثة للأسرة بل أخذوها إلى المقبرة وأصروا على دفنها في الحال حتى لا تتمكن الأسرة من عرضها على طبيب شرعي.

5.6 - اشتراط التبادل لتسليم الجثة:

بيانات الاختطاف

هلال غالب محمد الجرفة

28 AGE
عاماً

من نقطة تفتيش
تابعة لجماعة الحوثي

في مايو
أيار 2018م



اختطف مسلحون تابعون لجماعة الحوثي هلال غالب الجرفة - 28 عاماً - في مايو / أيار 2018م من نقطة تفتيش تابعة لهم وهو في طريقه إلى مدينة مأرب للبحث عن عمل بعد حصوله على بكالوريوس محاسبة من جامعة عمران واحتجزه المسلحون في سجن مدينة رداع ثم نقل إلى إصلاحيّة ذمار ومنها إلى سجن كلية المجتمع بدمار حيث كان السجن مكتظاً بالاحتجزين وتتدنى فيه الخدمات المعيشية والصحية إلى أدنى مستوياتها.

أصيب هلال بمرض السل الرئوي الذي انتشرت عدواه بين المختطفين وظهرت عليه علامات الهزال.

يقول (م. خ) وهو أحد الناجين: بعد مرور شهر من نقلي من سجن الصالح في تعز إلى سجن كلية المجتمع في ذمار تم إيداع هلال العنبر الذي كنا فيه، أخبرنا أنه كان محتجزاً قبل ذلك في سجن إصلاحيّة ذمار، أصيب هلال بعد فترة من سجنه بمرض السل ولم يتم إسعافه، كان يعاني من السعال الشديد ويتقيأ دماً، لم يكن هلال المصاب الوحيد كان هناك أكثر من سبعة أشخاص أصيبوا أيضاً بالسل، ولكن هلال لم يستطع التحمل فتوفي⁽²⁷⁾.

وتحدث إلينا (ف. ع) أحد الناجين من سجن كلية المجتمع: عندما كنا في سجن كلية المجتمع بدمار بدأت تظهر علامات مرضية على هلال، لاحظنا السعال الشديد الجاف، والهزال الشديد، الذي كان واضحاً على ملامح هلال والحمى التي كانت لا تفارقه، وكثرة التعرق، علمت أنا وصديقي عبد المطلب الإدريسي (الذي كان مساعد طبيب) أن هلال مصاب بالسل كنا نشعر بالخوف من انتشار المرض خصوصاً في ظل الازدحام الشديد بين المعتقلين



مع انعدام شبه تام لمنافذ التهوية، وكثرة المخالطة والاختلاط فيما بيننا والتقارب الحاصل حتى يصل بنا الأمر أن نتنفس أنفاس بعضنا، سواء في وقت الصحو أو النوم والأكل والشرب من إناء واحد، حاولنا أن نعطي مسكنات من الموجود معنا لكن حالة هلال كانت تزداد سوءاً، أخبرنا السجانين بأن حالة هلال تحتاج النقل إلى المستشفى لكنهم رفضوا ذلك، وبعد أن ساءت حالة هلال بشكل كبير ارتفعت أصوات الصخب من قبل جميع المتواجدين في العنبر مطالبين بإسعاف هلال، حينها قامت إدارة السجن بإخراجه لكن هلال كان شبه ميت، وبعد إخراجه وصلنا نبأ وفاته، وأيضاً وصلنا خبر أن جماعة الحوثي رفضت تسليم جثة هلال لأسرته وسلموها لهم بعد معاناة⁽²⁸⁾.

وفي شهادة الإخبار عن الوفاة رقم (188) الصادرة عن مستشفى ذمار العام بيان أن الضحية هلال الجرفعة وصل جثة هامة إلى قسم الطوارئ في المستشفى بتاريخ 21 فبراير/ شباط 2019م.

يقول أحد أفراد أسرة الضحية: في تاريخ 24 فبراير/ شباط 2019م سمعنا خبر وفاة هلال في إحدى قنوات التلفاز قمنا بالتحرك والنزول من قريتنا إلى مستشفى ذمار العام وتأكدنا من صحة الخبر، ومن وجود جثة هلال رفضت جماعة الحوثي تسليمنا الجثة، وطلبوا بديل (أسير) وظلت الجثة محتجزة لديهم لمدة شهر، وبعد دخول الوساطات والمتابعة من قبل أعيان القرية سلموا لنا الجثة بشرط أن يكون الدفن في محافظة ذمار وبطريقة هادئة بعيداً عن وسائل الإعلام⁽²⁹⁾.



5.7 - اشتراط دفع مبالغ مالية لتسليم الجثة:

(في يونيو / حزيران 2020م توفي عبده صالح أحمد صويلح - 40 عاماً - في معتقل الصالح بمدينة تعز بعد رفض الحوثيين إسعافه إلى المستشفى)

بيانات الاختطاف

عبده صالح أحمد صويلح

40
عاماً



اختطف من خط الستين
ونقل إلى سجن الصالح



20 سبتمبر
أيلول 2017م



تحدث إلينا (ع. س) أحد الناجين: تم اختطاف عبده صالح صويلح - 40 عاماً - بتاريخ 20/9/2017م بحسب ما أخبرنا، تم اختطافه من خط الستين ثم تم اقتياده إلى قسم شرطة الحوبان وظل فيه لمدة خمسة عشر يوماً ثم نقل بعدها إلى سجن الصالح، وفي السجن تعرض للضرب بأسلاك وكابلات الكهرباء والتعذيب والحبس الانفرادي، وعندما سمحوا لنا بالاتصال كان عبده صالح لا يعرف ولا يحفظ أي رقم من أرقام عائلته فطلب منهم هاتفه من أجل أن يتصل بأهله لكنهم رفضوا ذلك، وفي إحدى المرات عندما تم التحقيق معه سألوه هل أنت عسكري؟ وقاموا بالتصوير معه لقناة المسيرة التابعة لجماعة الحوثي بعدما تم إيهامه بأنهم سيفرجون عنه إن تحدث أمام الكاميرا بأنه قائد عسكري تابع للمقاومة⁽³⁰⁾.

ويقول (م. ح) أحد الناجين من معتقل الصالح: عبده صالح صويلح من فئة المهمشين تعرض للتعذيب والضرب في المعتقل وأذكر أنه كان يحب الغناء ويقلد أصوات المغنيين وفي أحد الأيام كان يغني فأنتى أبو حورية - مشرف السجن - وقال: أخرجوا المغنية العاهرة وتلفظ بألفاظ بذيئة، وقام الحراس بإنزاله إلى الدور الأسفل وأعادوه بعد أن قاموا بضربه ضرباً مبرحاً لدرجة أن الدم كان يسيل من رأسه وظهره، كان منظره مؤلماً جداً لدرجة أننا بكينا عندما رأيناه على هذا الحال ولم نستطع عمل أي شيء له⁽³¹⁾.

وفي مايو/ أيار من عام 2020م بدأت عليه أعراض الزكام وكان يشتكي من ألم في الصدر حتى أنني صحت من نومي ذات يوم على صوت صراخه من شدة الألم فننادينا أبو حورية الذي كان مدير السجن في أيامها ومسؤولي الأمنيات من أجل إسعاف عبده صالح فكان ردهم كالعادة (اتركوه يموت)، ورفضوا إسعافه ولحسن الحظ أن أحد الزملاء كان لديه إبرة مهدئة في ذلك الوقت فهدأ الضحية بعد حقنه بالمهدئ، وتكرر الموقف عدة مرات حيث كان يصرخ من الألم ويرفضون إسعافه،



حتى كان يوم 2 يونيو/ حزيران 2020م وفي ساعات الصباح الأولى كان عبده صالح يبكي بكاء شديداً أكثر من الأيام السابقة بسبب الألم الذي في صدره، صرخنا واستنجدنا بحراس السجن من أجل إسعافه لكن لم يكن هناك أي رد، حاولنا تهدئته وجعله ينام ثم جئت لتفقدته فوجدت جسده متيبساً وإذا هو ميت فنادت زملائي وناديت الحراس فجاء أبو جلال وقام برؤيته من بعيد وقال لنا: احمليه بالبطانية إلى الأسفل، فحملناه وطرحناه على متن طقم عسكري فيما رفض المسلحون الذين كانوا على متن الطقم لمسه أو الاقتراب منه ولم نعلم إلى أين ذهبوا به.

يقول أحد أقارب الضحية: اتصل بنا شيخ منطقة باهرو في ماوية وأخبرنا أن جثة الضحية في مستشفى الرفاعي بالحويان فذهبنا ولكننا لم نجدها وأخبرونا أنهم نقلوا الجثة إلى مستشفى في محافظة إب فذهبنا إلى هناك، فأخبرونا أنه تم نقل الجثة إلى مستشفى ذمار العام فانتقلنا إلى ذمار واستطعنا معاينة الجثة ولم يكن عليها آثار تعذيب كما كنا نظن، وعندما طلبنا من المستشفى تسليمنا الجثة اشترطوا علينا دفع 60 ألف ريال ولم نكن نملك هذا المبلغ وأخبرناهم بعجزنا عن دفع المبلغ لكنهم أصروا فتركناهم على أمل أن يتصلوا بنا ثانية لاستلام الجثة إلا أن ذلك لم يحدث⁽³²⁾.

بيانات الاختطاف

خالد محمد محمود الحيث

46 AGE
عاماً

تم التقطع له ونُقل إلى
إلى احتياطي الثورة - صنعاء

22 فبراير
شباط 2016م



في يوم الجمعة 22/2/2016م تم إيقاف خالد محمد محمود الحيث - 46 عاماً - من قبل مسلحين على متن دراجات نارية وقاموا باقتياده مع سيارته إلى المنطقة الرابعة ثم نقل إلى احتياطي الثورة بصنعاء وتعرض للتعذيب بالتعليق والضرب المبرح وحكى يوماً لزملائه في المعتقل أنه كان معلقاً إلى مكان عال ثم إنهم جذبوا السلاسل التي كان معلقاً بها حتى هوى أرضاً وارتطم ظهره بأرضية الزنزانة وظل يعاني آلام ذلك السقوط طوال فترة احتجازه ولم يسمح لأسرته بزيارته إلا بعد نقله إلى سجن هبرة الاحتياطي والذي ظل فيه لأكثر من عامين عانى فيها من حصوات الكلى وجراثومة المعدة ولم يسمح له بالعرض على طبيب مختص.



ثم نقل الضحية إلى السجن المركزي بصنعاء واشتكى من التهابات الكبد ولكن إدارة السجن رفضت إخراجه إلى المستشفى لإجراء الفحوصات اللازمة بل اكتفت بعرضه على طبيب في السجن يعمل بإمكانيات متواضعة وبرغم توصيات ذلك الطبيب باحتياج الضحية إلى إجراء أشعة تلفزيونية للكبد، ومتابعة علاجه لدى أخصائي أمراض الكبد لمدة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات . بحسب تقرير طبي صادر مستوصف الإصلاحية المركزية بتاريخ 27 أكتوبر/ تشرين الأول 2019م . نظراً لحالته الصحية الحرجة فقد ماطلت إدارة السجن ولم تستجب لذلك إلا بعد ضغط إعلامي وحقوقى قامت به رابطة أمهات المختطفين وعدد من المنظمات فتم إخراجه لإجراء عملية تركيب دعامة طيبة في القناة الصفراوية، لكنهم أعادوه للسجن في نفس اليوم رغم احتياجه للمكوث في المستشفى حتى تستقر حالته الصحية.

لم يتحسن وضعه الصحي بعد إجراء العملية وبدأت السموم في الانتشار في جسمه مجدداً بعد ثلاثة أيام فقط من إجراء العملية فحذرهم طبيب السجن من مغبة ترك الضحية في الوحدة الصحية لأنه أوشك على الوفاة فتم السماح لأسرته بنقله إلى مستشفى آزال ولكن أطباء المستشفى أخبروا أسرته أنه تأخر إسعافه ولا أمل في حياته وفعلاً توفي الضحية بتاريخ 20/11/2019م، بعد يومين فقط من نقله من وحدة العناية الطبية بالسجن المركزي إلى مستشفى آزال الخاص.

يقول (م. ر) أحد الناجين وقد كان زميلاً للضحية في السجن: أصيب زميلي خالد الحيث بيرقان شديد واصفرت عيناه وكافة جسمه بشكل سريع ومخيف، بعدها تم نقله إلى قسم الرقود بمستشفى السجن المركزي والذي كنت أرقد فيه وكان المكان يفتقد لأدنى مقومات المستشفيات، وعُرضت حالته على طبيب مستشفى السجن، الذي أفاد أن وضعه صعب وحالته الصحية خطيرة وعمل تقريراً بذلك، وكنت بجواره في قسم الرقود حوالي 18 يوماً قبل نقله إلى المستشفى، أخذ المسؤولون على قسم الأسرى في السجن يماطلون في سرعة إسعاف خالد رغم حالته الصحية الحرجة، ولكن بعد الضغط الإعلامي تم إسعافه إلى مستشفى الثورة وأُعيد بحجة أنه لا يوجد أجهزة منظار متخصصة، ثم أُسعف إلى مستشفى آزال وأُعيد إلى السجن ثم أُسعف إلى مستشفى المتوكل وهناك أُجريت له عملية وأعادوه في اليوم نفسه إلى قسم الرقود بالسجن المركزي رغم إلحاح الأطباء على بقاءه تحت إشرافهم نظراً لخطورة حالته، ولكن إدارة السجن رفضت ذلك بل وقاموا بتكبير يديه بمجرد الانتهاء من إجراء العملية له، وكان يتم إدخاله إلى الطبيب مكبل اليدين ولا يفتح له القيود حول معصميه إلا بطلب الطبيب⁽³³⁾.



وبعد وفاته رفض الحوثيون تسليم جثته إلا بعد دفع مبالغ مالية ادعوا أنها تكاليف العلاج بالرغم أن أسرته كانت قد دفعت تكاليف العملية والعلاج.

5.8 - منع الأسرة من معاينة الجثة:

(في مايو/ أيار 2019م توفي المختطف زيد أحمد ناصر النمشة - 41 عاماً - تحت التعذيب في معتقل الأمن والمخابرات بصنعاء ولا تزال جثته لدى جماعة الحوثي)

بيانات الاختطاف

زيد أحمد ناصر النمشة

41 عاماً
AGE

اقتحم الحوثيون المنطقة التي يتلقى فيها العلاج



10 مارس
آذار 2019م



يحكي عم الضحية: خرج ابن أخي زيد أحمد النمشة - 41 عاماً - إلى السوق لشراء بعض احتياجات الأسرة بمنطقة العبيسة بتاريخ 10 فبراير/ شباط 2019م والتي كانت تشهد اشتباكات بين جماعة الحوثي وأبناء المديرية - وكان زيد في الأصل يعاني من بعض الاضطرابات النفسية، فقام أحد قناصة الحوثيين بإطلاق النار عليه و منع المجاورين من إسعافه حيث ظل ينزف لمدة ساعتين حتى استطاعت قريباته من النساء إسعافه إلى عيادة أحد الأطباء في منطقة المحابشة القريبة منا، وقد أخبرنا الطبيب أن الضحية أصيب بكسر في الفخذ و آخر في الساق بفعل الطلق الناري ولم تتمكن أسرته من نقله إلى صنعاء ليتلقى الرعاية الطبية اللازمة لحالته بسبب الأوضاع الأمنية في المنطقة وانتشار نقاط التفيتش والتي كانت تختطف الجريح والمسعف،

وفي تاريخ 10/3/2019م اقتحم الحوثيون المنطقة التي يتلقى فيها الضحية العلاج وقاموا باختطافه واقتياده إلى مكان مجهول، ولم نعلم عنه شيئاً حتى أخبرنا أبناء عمه الذين كانوا محتجزين معه، أن زيدا قتل تحت التعذيب بتاريخ 3 مايو / أيار 2019م وأن الحوثيين ادعوا أنه أصيب بجلطة أدت إلى وفاته رغم أنه كان سليماً وقد بدأ بتحريك رجله المصابة، ولم تمض نصف ساعة من استدعائه خارج العنبر حتى أخبرونا بموته بسبب جلطة ولكننا علمنا أنه تم قتله تحت التعذيب ولا تزال جثته في ثلاجة المستشفى العسكري بصنعاء، واشترطوا في تسليمها لوالده توقيعه على تقرير يفيد بأن موته كان بجلطة رافضين عرضه على طبيب شرعي، كما اشترطوا عدم فتح الصندوق الذي يحوي الجثة وهو ما رفضته أسرته ولا تزال جثته لدى جماعة الحوثي⁽³⁴⁾.



5.9 - اشتراط التوقيع على التنازل لتسليم الجثة:

اشترطت جماعة الحوثيين على عدد من عائلات الضحايا التوقيع على تنازل عن قضية وفاة أبنائهم في سجونها لتسليمهم الجثة ومن خلال الوقائع التي استعرضناها في هذا التقرير يتضح لنا هذا النهج لدى جماعة الحوثيين وسنعرض هنا الإشارة إلى اشتراط توقيع التنازل في الحالات التي تقدم ذكرها:

- اتصل أحد الحوثيين التابعين للأمن السياسي بمحافظة حجة بأ أسرة الضحية مسعود يحيى مسعود وأبلغهم بوفاة وتهم تهديد والده بالحبس إن لم يوقع على التنازل وعلى أن الضحية توفي و وفاة طبيعية.
- واشترط الحوثيون على أسرة الضحية زيد النمشة لتسليمهم جثته أن يوقع والده على تقرير يفيد بأن موته كان بجلطة رافضين عرضه على طبيب شرعي، كما اشترطوا عدم فتح الصندوق الذي يحوي الجثة وهو ما رفضته أسرته ولا تزال جثته لدى جماعة الحوثيين منذ العام 2019م.
- كما اشترط الحوثيون على أسرة الضحية حسن الزليل لتسليمهم الجثة التوقيع على التنازل عن القضية فو قعت الأسرة تحت الضغط على التنازل.
- ولم يتم تسليم أسرة الضحية محمد عبد الله أبو زيد الجثة إلا بعد التوقيع على التنازل واعتبار الضحية توفي و وفاة طبيعية بسبب الفشل الكلوي، كما رافقت العائلة مركبتان عسكريتان حتى تم الدفن وذلك حتى لا تقوم الأسرة بعرض الجثة على طبيب شرعي.
- أما والدة الضحية توفيق اللحجي فقد جعلها الحوثيون توقع دون علمها فقد اتصل أحد الحوثيين بوالدة توفيق وأخبرها بوفاة وتطلب منها الحضور إلى صنعاء لاستلام جثته، فسافرت من تعز إلى صنعاء، وهناك تم اصطحابها إلى المحكمة وجعلوها تبصم على أوراق لا تعلم ماذا كتب فيها لكونها امرأة أمية لا تقرأ ولا تكتب وسلموا لها جثة ابنها التي كانت محتجزة في ثلاجة الموتى بالمستشفى الجمهوري بصنعاء.



5.10 - اشتراط عدم ظهور القضية للإعلام من أجل تسليم الجثة:

اتصلت قيادات من جماعة الحوثيين بشقيق الضحية محسن القاضي وأخبروه بأن محسن توفي في السجن بطلق نارياً أثناء محاولته الهرب وهو الآن في ثلاجة الموتى بمستشفى ذمار العام، وقالوا: تعالوا خذوه وادفنوه بشرط ألا تظهر قضية للرأي العام وإلا لن يتم تسليم الجثة.

ويقول أحد أقارب الضحية هلال الجرفه: وبعد دخول الوساطات بيننا وبين الحوثيين والمتابعة من قبل أعيان القرية سلموا لنا الجثة بشرط أن يكون الدفن في محافظة ذمار وبطريقة هادئة بعيداً عن وسائل الإعلام⁽³⁵⁾.



06

التعويضات



قدمت جماعة الحوثي مبالغ مالية - متفاوتة - لأربع عائلات فقط من عائلات ضحايا الوفاة في أماكن الاحتجاز المذكورة في هذا التقرير، ولم تكن تلك التعويضات وفق إجراءات قضائية، بل كانت بتدخلات من وجهات اجتماعية ينتمون لنفس منطقة المتوفى، وتم الضغط على عائلات الضحايا لقبول تلك المبالغ والتوقيع على تنازل عن قضية وفاة الضحية.

بعد دفن الضحية **محسن القاضي** جاءت قيادات حوثية إلى منزل الضحية وقدموا لهم مبلغ **10 ملايين ريال** وطلبوا منهم التوقيع على التنازل عن دم المجني عليه، ومع تلويح تلك القيادات بالتهديد قبلت الأسرة بالدية ووقعت على التنازل.

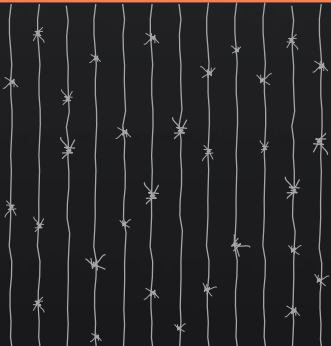
عرض الحوثيون على أسرة الضحية محمد سلبة مبلغ **3 مليون ريال** مقابل دفن الضحية وإغلاق ملف القضية، وهو ما رفضته أسرة الضحية، فظلت جثته في ثلاجة الموتى مدة عام وثمانية أشهر حتى توالى الضغوط على أسرة الضحية واضطرت للقبول واستلام جثته ودفنها.

أفضى صلح قبلي بين عائلة **الضحية عبد الله هجلة** والحوثيين إلى أن يدفع الحوثيون **مبلغاً من المال** لأسرة الضحية ويقومون بالإفراج عن شقيقه المختطف من أجل أن تتنازل الأسرة عن قضية وفاة الضحية وتستلم جثته لدفنها.





التناول الإعلامي
لقضايا الوفاة
في أماكن الاحتجاز
بين أطراف النزاع





تلعب وسائل الإعلام دورًا هامًا في تشكيل الرأي العام حول الصراع في اليمن، بما في ذلك قضايا الانتهاكات. وتسعى الأطراف المتحاربة إلى استخدام وسائل الإعلام للترويج لأجنداتها الخاصة، وتشويه سمعة خصومها، مما يشوه الصورة الحقيقية لواقع حقوق الإنسان، ويعيق اتخاذ خطوات فعالة لمعالجة قضايا الانتهاكات الواقعة على الضحايا وذويهم.

يواجه تناول الإعلام لقضايا الانتهاكات في اليمن العديد من التحديات، على رأسها الضغوط السياسية، حيث يتعرض الصحفيون لضغوط سياسية من قبل الأطراف المتحاربة، مما قد يجبرهم على الترويج لأجندات معينة أو التكتف على المعلومات الحساسة كموضوع الوفيات في أماكن الاحتجاز.

وستتناول هنا قضيتين لنرى كيف تعاملت معها المصادر الإعلامية لكل طرف من الأطراف المتنازعة:

(في أكتوبر/ تشرين الأول 2021م توفي المعتقل صادق صالح مصلح القسيمي - 40 عامًا - متأثرًا بمرض السل الرئوي في معتقل الأمن السياسي بمحافظة مارب التابع للحكومة المعترف بها، وكان قد تم اعتقال الضحية من نقطة تفتيش على مدخل مدينة مارب بسبب الاشتباه أنه ينتمي لجماعة الحوثي)

لم تشر المصادر الإعلامية التابعة لجماعة الحوثي إلى أن المعتقل أصيب وتوفي بمرض السل في السجن، بل تناولت المواقع الإخبارية هذا الخبر على أن المعتقل قتل تحت التعذيب.

بين الجلد والضرب المبرح بالهراوات والسياط والحرق بالماء الساخن وبلفافات السجائر المشتعلة، التعليق على الحبال، منع الطعام والشراب، الصعق الكهربائي، التعذيب النفسي وكل تلك الممارسات الاجرامية التي أذابت جسده الممتلئ حتى بدت ملامحه كـ هيكلٍ عظميٍّ "هزيل نهشته وحوش البرية. ليست هذه قصة يوميات سجين في غوانتانامو ولم تحدث هذه الجريمة في سجن أبو غريب؛ لكنها وللأسف حدثت في اليمن وفي السجون السرية لجماعة الإصلاح في محافظة مارب بحق مواطن أعزلٍ مسافر صادق القسيمي من أبناء مديرية بني مطر - محافظة صنعاء - وبتهمة انه حوثي تم قتله تحت التعذيب في تلك السجون.

عام و8 أشهر تجرع فيها صادق القسيمي أقسى وأشد أنواع التعذيب النفسي والجسدي المفضي إلى الموت في سجون مارب التابعة لقوى التحالف وتحديدًا جماعة الإصلاح".⁽³⁶⁾



(في سبتمبر / أيلول 2019م توفي علي عبد الله حسن العمار - 47 عاماً - وفاة طبيعية في السجن المركزي بصنعاء التابع لجماعة الحوثيين، وكان قد تم اختطاف الضحية من مقر عمله بمحافظة الحديدة بسبب انتمائه لحزب الإصلاح)

بحسب شهادة الناجين الذين كانوا مع المختطف العمار فإنه توفي وفاة طبيعية وأنه شعر ببعض الألم في تلك الليلة ثم توفي صباحاً بذبحه صدرية، ولكن المصادر الإعلامية التابعة للحكومة المعترف بها نشرت أن المختطف توفي تحت التعذيب

ذكرت مصادر مطلعة لـ «العاصمة أونلاين»، إن القيادي في التجمع اليمني للإصلاح في مديرية حيس بمحافظة الحديدة علي عبد الله حسن العمار، توفي تحت التعذيب في سجن الامن المركزي بصنعاء، الذي تسيطر عليه مليشيات الحوثيين الانقلابية.

وأوضحت المصادر إن «العمار» توفي فجر أمس الخميس، في معتقله بالسجن المركزي الخاضع لسيطرة الحوثيين بصنعاء، إثر تعرضه لتعذيب وحشي من قبل مليشيات الحوثيين منذ اختطافه في مارس/ آذار من العام 2017م من منزله.⁽³⁷⁾

هذه التغطية الإعلامية المنحازة وغير الموضوعية تتسبب غالباً في أن تفقد هذه المؤسسات مصداقيتها، ويعرض عنها الجمهور المحلي والدولي ولا يعتبرونها مصدراً حقيقياً للمعلومات وهذا يؤثر على الدعم المفترض تقديمه لقضايا حقوق الإنسان بما فيها الجهود الدولية الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان.



جهود الرابطة في مناصرة قضايا الوفاة في أماكن الإحتجاز



عملت رابطة أمهات المختطفين على إيصال صوت الضحايا وذويهم للمجتمع المحلي والدولي، وساهمت في تكوين فهم لطبيعة الانتهاكات في اليمن التي يتعرض لها المحتجزون تعسفاً من خلال إصدارها التقارير الحقوقية والبيانات والبلاغات عن حالات الانتهاك التي تعرض لها المحتجزون من مختلف جهات الانتهاك، ومن أجل ذلك حرصت الرابطة على توثيق حالات الانتهاك والتحقق منها وإظهار الحقائق التي حاولت جهات الانتهاك إخفاءها أو تناولها بطرق منحازة بعيدة عن الموضوعية، ومن تلك الانتهاكات حالات الوفاة في أماكن الاحتجاز وكانت الرابطة في صف الضحايا ومساندتهم بشتى أساليب ووسائل المناصرة المتاحة، وتحمل فريق رابطة أمهات المختطفين الكثير من الصعوبات وواجه مخاطر أمنية في سبيل كشف حقيقة الانتهاكات ومناصرة الضحايا.

سجن هبرة الاحتياطي بالعاصمة صنعاء:



تقول الناشطة في رابطة أمهات المختطفين (ن. أ):

اتصلت بي إحدى قريباتي وكان زوجها محتجزاً في سجن هبرة الاحتياطي بتاريخ 28 أكتوبر/ تشرين الأول 2017م وطلبت لقائي للضرورة، وعندما التقيت بها أخبرتني أنها كانت ذلك اليوم في زيارة لزوجها فأخبرها أن أحد المختطفين توفي تحت التعذيب، وأنه لا يعلم عنه سوى أن اسمه أحمد الوهاشي وينتمي لمحافظة البيضاء، وأنهم كانوا يسمعون صراخه من ألم التعذيب طوال الليل ثم خفت صوته وفي الصباح شاهدوا الحوثيين يخرجون جثة ملتفة ببطانية إلى سيارة إسعاف.



بعد سماعي هذه المعلومات شرعت بالبحث عن أشخاص ينتمون لمحافظة البيضاء لسؤالهم عن هذا المختطف ولكن النتيجة كانت سلبية، فقررنا في الرابطة إصدار بيان يدين هذه الحادثة ويلفت الانتباه لمدى ما يمارس بحق المختطفين في السجون والمعتقلات.

كما نفذت رابطة أمهات المختطفين وقفة احتجاجية أمام مقر المفوضية السامية لحقوق الإنسان لإدانة حوادث القتل تحت التعذيب التي تمارسها جماعة الحوثي.

علمنا بعدها أن أسرة الضحية عند نشر البيان جاءت إلى سجن هبرة الاحتياطي للسؤال عنه والتأكد من خبر وفاته، فأنكر الحوثيون ذلك وأخبروا أسرة الضحية أنه موجود ولا يزال رهن التحقيق ولذا فالزيارة غير مسموح بها.

وبعد مضي 20 يوماً اتصل الحوثيون بأسرة الضحية لإخبارهم بأنه انتحر وأن جثته في مستشفى الكويت، وعندما ذهبت الأسرة لاستلام جثته وجدت أن تاريخ وفاته هو نفس التاريخ الذي كان في بيان رابطة أمهات المختطفين ولم يجدوا أي آثار على رقبة الضحية تشير إلى انتحاره شنعاً كما ادعى الحوثيون، بل كانت آثار التعذيب لا تزال باقية على ظهره مما أكد لهم أن وفاته كانت بسبب التعذيب.

معتقل الأمن السياسي بمحافظة مأرب:

بعد استماع فريق رصد رابطة أمهات المختطفين لعدد من الناجين الذين أكدوا على انتشار مرض السل الرئوي بين المعتقلين في معتقل الأمن السياسي بمدينة مأرب، والاستماع لشهادتهم بخصوص الضحية صادق القسيمي الذي توفي بسبب إصابته بمرض السل الرئوي والإهمال الطبي الذي تعرض له، أفردت الرابطة قسمًا خاصاً في تقريرها السنوي السابع للحديث عن الإهمال الطبي في المعتقل.

كما عقدت الرابطة ورشة عمل لمناقشة نتائج المسودة الأولى للتقرير السنوي السابع بحضور مساعد مدير الأمن بمحافظة مأرب، ومدير سجن الأمن المركزي، ومساعد مدير البحث الجنائي، وعدد من القضاة والمحامين والحقوقيين وعرض فيها فريق رصد الرابطة ما رصده ووثقه من حالات الإهمال الطبي في معتقل الأمن السياسي بمحافظة مأرب ووعدت الجهات الأمنية بتوفير الرعاية الطبية للمحتجزين وتحسين ظروف الاحتجاز في المعتقل.



معتقل الصالح في محافظة تعز:

أصدرت رابطة أمهات المختطفين تقريراً خاصاً عن معتقل الصالح في محافظة تعز بعنوان (رائحة الموت) تطرقت فيه لظروف الاحتجاز بالغة السوء في المعتقل، وعرضت فيه شهادات عدد من الناجين الذين تحدثوا عن أساليب التعذيب القاسية التي تعرضوا لها والتي أفضت ببعض المختطفين إلى الوفاة إما داخل المعتقل أو بعد خروجهم منه بمدة يسيرة، كما أفردت رابطة أمهات المختطفين قسماً خاصاً في تقريرها السنوي السابع للحديث عن الإهمال الطبي في معتقل الصالح والذي راح ضحيته 8 مختطفين - بحسب توثيق رابطة أمهات المختطفين -



كما أصدرت الرابطة عدداً من البيانات ونفذت عدداً من الوقفات الاحتجاجية والتي تندد فيها الرابطة بالتعذيب وسوء المعاملة التي يتعرض لها المحتجزون في معتقل الصالح، وقد كان لجهود الرابطة وغيرها من المنظمات الحقوقية دورٌ في تحسين ظروف الاحتجاز في معتقل الصالح والسماح فيه بزيارة العائلات بعد أن ظلت الزيارة ممنوعة لسنوات.



التحليل القانوني



الحق في الحرية والأمان على شخصه ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله.

وقد أكدت الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم والمعتمدة في 18 ديسمبر/ كانون الأول 1992م وأصبحت سارية المفعول في 20 ديسمبر/ كانون الأول 2006م أكدت هذه الاتفاقية على عدم جواز تعريض أي شخص للاختفاء القسري

فيما أكدت المادة (17) من نفس الاتفاقية على عدم جواز حبس أحد في مكان مجهول، وعلى ضمان حصول أي شخص يحرم من حريته على اذن بالاتصال بأسرته أو محاميه أو أي شخص يختاره وتلقي زيارتهم.

وقد أكدت المادة (73) من قانون الإجراءات الجزائية على أن: يبلغ فوراً كل من يقبض عليه بأسباب هذا القبض وله حق الاطلاع على أمر القبض والاتصال بمن يرمى إبلاغه بما وقع، والاستعانة بمحامي.

فيما أكدت المادة (6) من قانون الإجراءات الجزائية بقولها يحظر تعذيب المتهم أو معاملته بطريقة غير إنسانية أو إيذاؤه بدنياً أو معنوياً لقسره على الاعتراف وكل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة شيء مما ذكر يهدر ولا يعول عليه،

وفقاً للدستور اليمني وقانون الإجراءات الجزائية فإن الوقائع المذكورة في هذا التقرير توصف بأنها اعتقال تعسفي واختفاء قسري وتعذيب جسدي ونفسي بمقتضى

أحكام المادة (48) من الدستور

حيث أكدت على عدم جواز تقييد حرية المواطن والحفاظ على حريته وكرامته وعدم حجز حريته إلا في الحالات التي يحددها القانون وبحكم من محكمة مختصة والحفاظ على كرامة كل إنسان قيدت حريته بأي قيد، وعلى ضرورة إخطار من قيدت حريته بأسباب القبض عليه، وأن يقدم إلى القضاء خلال 24 ساعة من تاريخ القبض عليه، وضرورة إخطار أقارب المحتجز بوضعه بمجرد احتجازه، ويجرم التعذيب والمعاملة غير الإنسانية عند القبض أو أثناء فترة الاحتجاز وأن التعذيب بشقيه الجسدي والنفسي جريمة لا تسقط بالتقادم.

وتؤكد ذلك أحكام المواد (71، 73، 76) من قانون الإجراءات الجزائية

التي حددت وجوب أن يكون القبض بموجب أوامر قضائية من النيابة العامة أو المحكمة كما أن هذه الوقائع تعد مخالفة صارخة لمبادئ حقوق الانسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية خاصة المادة (9) من العهد المؤكدة على أن لكل فرد



أو قضائية فعالة أو أي إجراءات أخرى لمنع أعمال التعذيب في أي إقليم يخضع لاختصاصها القضائي، وأن تضمن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية أن تكون جميع أعمال التعذيب جرائم بموجب قانونها الجنائي، وتضمن كل دولة طرف في الاتفاقية على قيام سلطاتها المختصة بإجراء تحقيق سريع ونزيه كلما وجدت أسباب معقولة تدعو للاعتقاد بأن عملاً من أعمال التعذيب قد ارتكب في أي إقليم خاضع لولايتها القضائية وتضمن ذلك أن يتعرض لعمل من أعمال التعذيب، وتمتعه بحق قابل للتنفيذ في تعويض عادل ومناسب.

كما أكدت المادة (14) من هذه الاتفاقية في حال وفاة المعتدى عليه بالتعذيب للأشخاص الذين كان يعولهم الحق في التعويض.

ويعد الإهمال الطبي للمحتجزين جرائم ممنهجة باعتبار الرعاية الصحية حق لجميع المواطنين في الدولة وواجب من واجبات الدولة توفيرها لمواطنيها وهو ما أكدته المادة (55) من الدستور اليمني بأن الرعاية الصحية حق لجميع المواطنين وتكفل الدولة هذا الحق بإنشاء مختلف المستشفيات والمؤسسات الصحية ويدخل في هذا الحق لاشك المحتجزين الذين قيدت حریتهم وأصبحوا تحت مسؤولية أجهزة الأمن الذي

وأكدت المادة (16) من نفس القانون أيضا على أنه لا تنقضي بمضي المدة الدعوى الجزائية في الجرائم الماسة بحرية المواطنين وكرامتهم والتي تتضمن اعتداء على حرية الحياة الخاصة،

أما الميثاق الدولية فقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد من الجمعية العامة للأمم المتحدة في المادة (5) منه على عدم جواز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة وجاءت المادة (8) من نفس الإعلان مؤكدة على أن لكل شخص حق اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة لإنصافه الفعلي من أية أعمال تنتهك الحقوق الأساسية التي يمنحها إياه الدستور والقانون

كما في اتفاقية العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي صادقت عليها اليمن أكد هذا العهد في مادته رقم (7) بقوله لا يجوز لأحد إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة وقد أكدت اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والتي صادقت عليها اليمن في نصوصها على التزام كل دولة طرف فيها باتخاذ إجراءات تشريعية أو إدارية



دماء الضحايا بدون وجه حق، وتعطيل لأحكام الدستور والقانون الموجبة للمساءلة الجنائية لمرتكبي جرائم التعذيب والمعاملة اللاإنسانية للمعتقلين. كما أن هذه الحالات أيضا تعد جريمة طمس الأدلة وتغيير الحقائق وإخفاؤها وهي جريمة تضليل العدالة الغرض منها إفلات المجرم من العقاب وإخفاء الجناة

وهي جرائم جنائية بمقتضى نصوص المادتين (183، 190) من القانون رقم (12) لسنة 1994م بشأن قانون الجرائم والعقوبات اليمني.

أوجب عليهم القانون توفير الرعاية الصحية اللازمة لكل محتجز وتوفير الأدوية والعلاجات اللازمة للمحافظة على صحة المحتجز. كما أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمده الجمعية العامة نص بأن كل إنسان يجب ان يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية، والحق في الرعاية الصحية هو حق لكل مواطن من مواطني الدول يجب عليها توفيره لجميع مواطنيها.

وجرائم تستر على المجرمين الذين باشروا التعذيب حتى الموت للمعتقلين داخل السجون وكذلك الأمر بها والمشرفين على تنفيذها وهي جرائم مركبة أفضع من الجريمة ذاتها وهي ويعتبر تزوير التقارير الطبية ومنع ذوي الضحايا من عرض الجثة على طبيب شرعي، ورفض التحقيق في قضايا القتل تحت التعذيب جرائم تضليل العدالة





التوصيات



إلى جماعة الحوثي والحكومة المعترف بها دولياً:

1. وقف الاحتجاز التعسفي على المدنيين بسبب انتمائهم المتصور إلى أطراف النزاع المعارضة، وضمان مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في حالات القبض والاشتباه.
2. وضع حد فوري للممارسة غير القانونية المتمثلة في الاختفاء القسري، وإبلاغ عائلات المحتجزين بمكان احتجازهم وأسباب ذلك الاحتجاز.
3. إنهاء التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة واحترام جميع حقوق المحتجزين بما في ذلك الحق في الحياة والسلامة الجسدية وضمان حصولهم على الرعاية الطبية اللازمة.
4. السماح للمنظمات والهيئات الحقوقية بزيارة جميع أماكن الاحتجاز بغرض تقصي ورصد الأوضاع فيها.
5. التحقيق الجاد والمستقل في جميع ادعاءات التعذيب والإهمال الطبي وتأمين وحماية المدعين والشهود، وملاحقة المتورطين في الانتهاكات وإخضاعهم للمحاسبة.
6. تمكين الضحايا وعائلاتهم من الوصول لوسائل الإنصاف، بما في ذلك التعويض ورد الاعتبار، وإعادة التأهيل وتقديم ضمانات بعدم تكرار تلك الانتهاكات.
7. مصادقة الحكومة المعترف بها على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

إلى المجتمع الدولي:

1. الضغط على أطراف النزاع وإلزامها بالإفراج عن المدنيين المحتجزين تعسفاً لديها، ووقف عمليات الاختطاف والاعتقال التعسفي بحق المدنيين.
2. العمل الجاد لفرض رقابة حقيقية على السجون والمعتقلات من أجل الحد من الانتهاكات التي تطال المحتجزين تعسفاً، وخاصة التعذيب وضروب المعاملة السيئة والإهمال الطبي التي أودت بحياة العشرات من المحتجزين.



إلى الناجين من زملاء الضحايا الذين قضوا في السجون والمعتقلات:

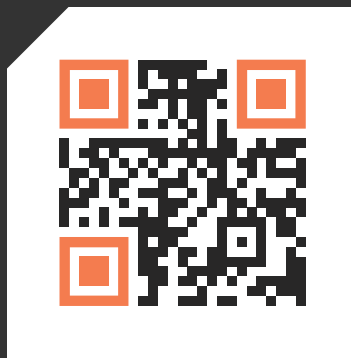
1. الاضطلاع بواجبهم القانوني في الإبلاغ عن الانتهاكات التي تعرضوا لها أو تعرض لها زملاؤهم في المعتقلات من أجل تحقيق العدالة للضحايا.
2. المبادرة لتوثيق حالات التعذيب التي تعرضوا لها أو تعرض لها زملاؤهم وإثباتها بكافة الطرق القانونية الممكنة.

إلى عائلات الضحايا وذويهم:

على عائلات الضحايا التوجه للقضاء الوطني والمطالبة بالتحقيق في وفاة أحبائهم ومحاسبة المتورطين في ذلك، وفي حالة عدم استجابة القضاء الوطني لإنصافهم فعليهم التوجه إلى القضاء الدولي.

إلى الصحفيين والإعلاميين الذين يغطون قضايا حقوق الإنسان:

الحرص على التحقق من المعلومات من مصادر موثوقة والالتزام بالحياد والدقة والمعايير المهنية والموضوعية في تناول قضايا انتهاكات حقوق الإنسان.



abducteesmother